دراسات فى السياسة الاستعمارية :



بقلم

دكتور راشد البراوى

الطبعة الأولى

١٩٥٣

ملتزمة الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

الإهداء

إلى . . . . و إلى . . . .

روح إبني العزيز «هاني» التي فاضت فجأة وهو في أكمل الصحة والعافية ولما يبلغ السادسة عشرة من العمر ، فراحت معها الآمال الكبار التي كانت تجيش في صدره الصغير ، وبقيت لأقرانه الرسالة الإنسانية الكبرى التي يجب أن يضطلعوا بها .

الاستقلال الليبي الذي اختطفت روحه المطامع الاستعمارية ولما يكتمل من العمر تسعة عشر شهراً ، فخلف الحادث في نفس الشعب حسرة ستكون دافعاً له على الكفاح الجدي من أجل الحياة الكريمة ذلك أن الشعوب ، على غير الأفراد ، لا تموت . . .

واقرأ

للدكتور راشد البراوى

	ص
(١) مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (الطبعة الثانية)	١٠
(٢) الكتلة الإسلامية	٨
(٣) مجموعة الوثائق السياسية (الجزء الأول) « المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس »	٣٥
(٤) مشروعات السنوات الخمس « بحث فى الاقتصاد السوفيتى »	٥٠
(٥) الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط تأليف ا . بونيه	٤٥
(٦) ماو ماو أو ثورة الأحرار فى كينيا (الطبعة الثانية)	١٠

وقريبا

الطبعة الثالثة من

الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ٢٠

تأليف

ف . لينين

بسم الله الرحمن الرحيم

لم يكد يجف المداد الذي سطرت به « الأمم المتحدة » قرار استقلال ليبيا وسيادتها ، والذي عبرت به الجامعة العربية عن فرحتها وترحيبها بانضمام هذه الدولة إليها حتى أعلن نبأ توقيع معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا العظمى ، عصفت باستقلال هذا البلد العربي بصورة سافرة .

وفي هذا المقال الموجز الذي نناقش فيه المعاهدة ونحلل نصوصها الخطيرة ، حاولنا — مع ضيق الحيز — أن نبين كيف أنها ليست سوى حلقة أخيرة في مؤامرة بدأت منذ سنوات . ومهما وافقت الحكومة الليبية ومعها البرلمان على هذه الوثيقة التي تسلب الشعب حريته وحرماته ، فإنا واثقون تمام الثقة أن الشعب لن يرضى بها وسيعمل على القضاء عليها . لقد أصبح الوعي القومي في العالم العربي من القوة والإمكانيات بحيث أصبحت نهاية الاستعمار مسألة وقت ، لا أكثر ولا أقل .

٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٣

راشد البراوي

معلومات جغرافية واقتصادية

السطح والمناخ :

تحد الدولة الليبية من جهاتها المختلفة على الصورة الآتية . ففي شمالها البحر المتوسط ، وفي شرقها مصر والسودان ، وإلى الجنوب منها إفريقية الاستوائية الفرنسية . بينما توجد إفريقية الغربية الفرنسية في جنوب البلاد وغربها ، أما تونس فتقع في الشمال الغربي منها .

وتتكون ليبيا سياسياً من اتحاد أقاليم ثلاثة وهي طرابلس في الغرب (٩٦٠٠٠٠ ميل مربع) وبرقة في الشرق (٣٧٠٠٠٠ ميل مربع) وفزان في الجنوب (٣١٩٠٠٠ ميل مربع) . وهكذا تبلغ المساحة الكلية للبلاد ٦٨٥٠٠٠٠ ميل مربع أي ما يعادل مليونا ونصف مليون من الكيلو مترات المربعة :

وترتفع طرابلس بوجه عام صوب الجنوب . أما في الشمال الأقصى — بحذاء البحر — فإننا نجد سهلا ساحليا منخفضاً تتلوه إلى الداخل منطقة تعرف باسم « الجبل » وفيها بقايا وآثار نشاط بركاني في العصور القديمة . ويعد السهل الساحلي والمناطق المجاورة له من « الجبل » من أهم أجزاء طرابلس لجودة الري مما جعل أغلبية السكان تقيم هناك .

وفي جنوب الجبل هضبة صحراوية قاحلة تستمر مئات الأميال ثم تزول لتحل محلها سلسلة من المنخفضات التي تتجه من الشرق إلى الغرب وتتوافر

مياه الآبار ولهذا توجد الواحات . هذه المنخفضات يتكون منها إقليم فزان الذى لايعدو كونه مجموعة من واحات كبيرة نسبيا . وفى أقصى الجنوب تأخذ الأرض فى الإرتفاع تتكون جبال الصحراء الوسطى والتى تصل بعض قممها إلى ١٢٫٠٠٠ قدم .

فاذا انتقلنا إلى برقة نجد المنطقة الساحلية مرتفعة ويطلق عليها « الجبل الأخضر » وفيها يقيم معظم سكان هذا الإقليم ، كما تقع أهم مدنه وهى بنغازى ودرنه . ويهبط الجبل الأخضر بشـدة من ناحية الغرب إلى خليج سرت ، ولكنه من ناحية الشرق يهبط بالتدريج صوب الحدود المصرية ؛ وهذه المنطقة الشرقية تعرف باسم مرماريكا وأهم بلد فيها طبرق وإلى جنوب الجبل الأخضر نجد صحراء منخفضة واسعة وإن كنا نلقى بعض الواحات المتناثرة .

ويتميز مناخ ليبيا بالجفاف بوجه عام وبالتغيرات التى تطرأ عليه بصورة واضحة . ونظراً لعدم وجود الحواجز من الجبال تتعرض البلاد لتأثير البحر المتوسط والصحراء وتبلغ درجة الحرارة فى شمال طرابلس مابين ١٠٥° ، ١١٥ ف فى الصيف وتشتد الحرارة أكثر من ذلك فى الصحارى الجنوبية، أما فى شمال برقة فإن درجة الحرارة فى الصيف أقل وتتراوح بين ٨٠° ، ٩٠° ف مع ازدياد الرطوبة عند الساحل . ومن الظواهر التى تتعرض لها البلاد هبوب ريح جافة من الجنوب قد تؤدى إلى رفع درجة الحرارة فى بعض الجهات بنحو ٤٠° وهى تسبب خسائر فادحة للمحاصيل . وعلى تلال طرابلس وبرقة يبلغ متوسط المطر السنوى من ١٥ إلى ٢٠ بوصة أما فى بقية البلاد فالمتوسط ٨ بوصات ومادون ذلك . ومن الصعاب التى تواجه ذلك البلد أنه يتعرض كل خمس أو ست سنوات لفترة جفاف حاد قد تدوم موسمين متعاقبين كما أن مقادير المطر الفعلية لا يمكن التأكد منها والاعتماد عليها .

السكان :

يبلغ عدد سكان ليبيا بأقاليمها الثلاثة ١٫١١٢٫٣٩١ نسمة (حسب آخر إحصاء) طبقاً للتوزيع التالى :

	مسلمون	طليان	يهود	آخرون	المجموع الكلى
برقة	٣٠٠٫٠٠٠	٢٦٢	—	٢٥١	٣٠٠٫٥١٣
طرابلس	٧١١٫٩٦٠	٤٦٫٨٣٨	٨٫٠٠٠	٣٫٨٠٠	٧٧٠٫٥٩٨
فزان	٤١٫٢٨٠	—	—	—	٤١٫٢٨٠
	١٫٠٥٣٫٢٤٠	٤٧٫١٠٠	٨٫٠٠٠	٤٫٠٥١	١٫١١٢٫٣٩١

وينقسم السكان كذلك وفقاً لأسلوب الحياة السائد فى البلاد .

	أهل المدن	مقيمون بالريف	أشباه البدو	بدو
مسلمون	١٩٣٫٠٠٠	٣٩٧٫٩٠٠	٢٤٦٫٥٠٠	٢١٥٫٨٥٠
طليان	٢٩٫٥٠٠	١٧٫٦٠٦	—	—
يهود	٨٫٠٠٠	—	—	—
آخرون	٤٫٠٠٠	—	—	—

ومن البيان السابق يتضح لنا أن اليهود وأفراد الجاليات الأجنبية الأخرى يقيمون جميعاً بالمدن حيث يمارسون الأعمال التجارية والمالية والصناعية . أما الطليان فإن أكثر من ٥٢ ٪ منهم يعيشون فى المدن بينما يمارس الباقون الزراعة . فإذا انتقلنا إلى أهل البلاد الأصليين ألفينا أن ما يقرب من نصفهم

تعيش في حالة بدوية أو مقاربة لها ، ولا تقيم بالمدن سوى الأقلية .

الزراعة والرعي

ويشتغل مالا يقل عن أربعة أخماس السكان بالزراعة وإن كانت الأساليب المتبعة بدائية ، باستثناء المزارع التي يملكها الإيطاليون . وأهم المحصولات الشعير والقمح حيث بلغ انتاجهما ١١٦٫٠٠٠ ، ١٥٫٦٠٠ طن على التوالي في عام ١٩٥٠

إلا أن هذه الأرقام مبنية على أساس تقديرات الضرائب . ومهما يكن من أمر فإن المحصول يتوقف إلى حد بعيد على الأحوال الجوية فبعد ما كانت عليه أدى ذلك إلى زيادة واضحة في الانتاج . غير أن استقرار الزراعة يمكن أن يتحقق بإدخال أساليب حديثة في تخزين المياه واستغلال مصادر المياه الجوفية .

وتنمو أشجار الزيتون بوفرة وحوالي ٧٠٪ منها غرسه الطليان والباقي يملكه العرب . ولقد بلغ محصول الزيتون ٧٧٠٠ طن (طرابلس) ، ٨٠٠ طن (برقة) وذلك في عام ١٩٥٠ . إلا أن إمكانيات التوسع السريع واردة . وفي البلاد ما يقرب من مليونين من أشجار النخيل وخاصة في إقليم فزان وعلى طول الشقة الساحلية ، وهي تثمر من البلح ما مقداره سنويا ٣٠٫٠٠٠ طن . وإلى جانب هذا تم غرس ٥٠٠٫٠٠٠ شجرة من اللوز . وبالرغم من أن الإنتاج لم يتعد ٥٠٠ طن (١٩٥٠) إلا أن المجهود تبذل من أجل زيادته بحيث يكون هناك فائض للتصدير .

ومن الحرف الرئيسية في البلاد الرعي . وهي تشمل الأغنام والماعز

المركز الأول فى ميدان الثروة الحيوانية ، ويبلغ الرقم الخاص بهذين النوعين ١٫٥ مليون رأسا . ولا يسعنا أن نختم الحديث عن الزراعة دون أن نشير إلى المركز الممتاز الذى تشغله الأقلية الإيطالية والتى ورثته من عهد الاستعمار الإيطالى . فهناك مثلا ١١٫٠٠٠ إيطالى يمتلكون أرضا زراعية مساحتها ١٤٥٫٠٠٠ فدان ، كما أننا قد ذكرنا من قبل أن حوالى ٧٠ / من أشجار الزيتون فى أيدى العنصر الإيطالى .

الصناعة :

يشتغل الطليان واليونانيون بصيد السمك ويقومون بتعليبه ، كما تقوم الصناعة على بعض أنواع من النباتات الزيتية . وهناك عدد محدود من المعامل لعمل الجعة وطحن الغلال وتقطير وصنع المكرونة والورق ؛ أما المنسوجات فيجرى عملها فى البيوت وفى محال صغيرة وذلك بقصد سد حاجة الطلب المحلى المحدود من جانب الوطنيين .

ومن العقبات التى يقال إنها تواجه تقدم الصناعة فى البلاد عدم توافر الكثير من الخامات ، والقوة المحركة ، ورأس المال ، والمعرفة الفنية .

التجارة :

الجداول التالية توضح قيمة التجارة الخارجية فى طرابلس وبرقة خلال السنوات ١٩٤٧/١٩٥٠ .

د — الصادرات (بآلاف الجنيهات الاسترلينية)

نوع	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
[illegible]				
[illegible]	—	—	٢٧٨٫٣	٥٧٧٫٧
[illegible] وغيره	١٠٨٫٦	١٨٢٫٠	١٨٩٫٧	١٦٢٫٠
مواد غذائية أخرى	٢٣٩٫٦	٣٠٢٫٠	٢٨٣٫٢	٥٠٩٫٧
حشيش الاسبارتو	٨٦٫٦	٢٥٩٫٢	١٦٤٫٣	٢٠١٫١
خردة المعادن	١٨٥٫٦	١٧٢٫٩	١٤٢٫١	١٥٩٫٩
خامات أخرى	٢١٤٫٥	٢٧٤٫٦	١١٥٫٣	٢٩٠٫١
منسوجات	١٧١٫٨	١٥٧٫١	١٢١٫٢	٧٨٫٤
سجاد وبساط منسوج	٤٤٫٩	٦٣٫٧	٧٥٫٦	٧٥٫٦
[illegible] مصنوعات أخرى	١٤١٫٩	١٤٣٫٨	٧٨٫٥	١٣٤٫٣
المجموع (عدا ذلك سلع متنوعة)	١٫٢٠٥٫٢	١٥٨٨٫٢	١٤٥٢٫٢	٢٫٢٨٨٫٧

[illegible]	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
[illegible]	٤٠١	٤٩٦	٣٤٢	٤٩٨
ماشية	١٢٦	٢١٠	١٤٤	٢٠٥
مواد غذائية	٤٩	٤٠٩	١٢٧	١١٦
[illegible]	٦١٠	٢٨٤	٣٥٦	٢٩٤
صوف غير مغسول	١٠٧	١٣٣	١٤٤	٢٦٩
خردة معدن	٢٣٧	١٧٧	١٨٧	٢٤٤
خامات أخرى	١٠٢	١٠٨	١٢٧	١٤٣
صنائع مصنوعة	٢٧٠	٢٢٦	٢٠٤	١٥٩
المجموع الكلى (بما في ذلك سلع متنوعة)	١٩١٦	٢٠٥٦	١٦٧٩	٢٠٢٧

[illegible] توريدات [illegible] (الإحصائية)

النوع	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
طرابلس				
القمح والشعير	٤٧١٫٧	١٢٥٢٫٠	٦٣٧٫١	٣٥٥٫٥
السكر والشاي	٥٣٢٫٧	٢٩٧٫٧	٣٧١٫٩	٥٥٩٫٢
مواد غذائية أخرى	٧٧٠٫٤	٣٣٤٫٤	٢٥٨٫٢	٦٢٥٫٩
منسوجات	٥٩٥٫٥	٦٥٩٫١	٩٣٥٫٤	٨٤٥٫٦
زيوت ومواد كيمائية الخ	٢٧٤٫٨	٣٠٠٫٣	٥٠٢٫٦	٦٩٧٫٥
فحم	١٧٩٫٥	٢٢٧٫٥	١٤٨٫١	١٧٥٫٤
مصنوعات معدنية وعربات الخ	٨٩٫٣	٢٣١٫ـ	٢٦٤٫٥	٦١١٫٤
مواد أخرى	٢٧٥٫٧	٦٠٦٫٤	٥٨٥٫٤	٦٨٧٫٠
المجموع الكلي	٣١٨٩٫٦	٣٩٠٨٫٣	٣٧٠٣٫٢	٤٥٤٩٫٥

النوع	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
برقة				
شاي	٩٣	٦٥	٢٥٦	٦٥٨
سكر	٥١	٣٠٨	٣٠٩	٢٨٠
مواد غذائية أخرى	٣٤٧	٣٧٢	٤٣٧	٢٩٥
منسوجات	٤٢٠	٥٨٢	٦٠٥	٤١٣
صنائع معدنية	٤٦	٧٥	١٣٠	١٩٣
مواد كيمائية	٨٣	٩٦	١٣١	١٢٩
متنوعات	٢٥٨	٤١٥	٤٢٢	٥٠٥
المجموع الكلي	١٢٩٨	١٩١٣	٢٢٩٠	٢٤٤٣

وبلغت قيمة الصادرات والواردات في سنة ١٩٥٩ ...
٠٠٠ر٣١ و ٠٠٠ر٦٧ جنيه على التوالي والميزان التجاري بالنسبة إلى البلاد
كلها يدل على عجز وإن كان جانب منه يسد مما تنفقه الحكومات الأجنبية
وخاصة على الأغراض العسكرية .

نقود وبنوك :

في سنة ١٩٤٣ أدخلت السلطات البريطانية في طرابلس ما أطلق عليه «نقود السلطة العسكرية» (٤٨٠ ليرة = جنيه استرليني) . وكانت هذه النقود تصدرها الخزانة البريطانية عن طريق بنك باركليز . أما في برقة فقد ظل الجنيه المصري العملة الرسمية منذ بدء الاحتلال البريطاني حتى سنة ١٩٥٢ . وفي هذه السنة الأخيرة أصبح الجنيه الليبي العملة الرسمية بالنسبة إلى البلاد كلها ، وينقسم إلى مائة قرش وألف مليم . ويلاحظ أن ليبيا عضو في الكتلة الاسترلينية ، وهكذا نجد أن النقد الليبي تابع للبريطاني .

وأهم البنوك الرئيسية في البلاد هي البنك العربي ، بنك باركليز ، بنك نابولي ، بنك دي روما ، بنك صقلية ، وبنك الجزائر وتونس العقاري .

النقل

تقع مينا طرابلس الجوي على مسافة ١٨ ميلا من مدينة إدريس الجوي وتستخدمه شركات الطيران وكلها أجنبية . أما المطار الذي في برقة فهو عسكري وفي ديسمبر سنة ١٩٥٢ منحت إحدى شركات الطيران البريطانية المستقلة وهي Silver City Railways امتياز النقل الجوي في داخل البلاد .

وهناك خطوط حديدية ثلاثة تخرج كلها من طرابلس إلى زوارة ، وتاجوراء ، و العزيزية . هذا في طرابلس ، أما في برقة فهناك خطان يخرجان من بنغازي ويبلغ طول السكك الحديدية ٣٨٠ كيلو مترا .

وفي طرابلس وبرقة طرق معبدة صالحة لسير السيارات ويبلغ طولها جميعاً ٣٨٧٥ كيلو مترات .

التطور السياسي في القرن العشرين

صارت البلاد خاضعة للعثمانيين بصورة مباشرة أو غير مباشرة منذ عام ١٥٥١ إلا أن تفسخ وانحلال المدن سريعا في جسم الدولة العثمانية سرعان ما انعكس على ممتلكاتها بحيث نجد أن نفوذ الدولة في أواخر القرن الماضي اقتصر على الولايات الساحلية ثم كان النفوذ الفعلي في الداخل للدعوة السنوسية .

وشهدت أواخر القرن التاسع عشر بصفة خاصة زحف الاستعمار الأوربي على القارة الأفريقية وسقط شمالها كله تقريبا في أيدي فرنسا وانجلترا ورنت إيطاليا بأبصارها إلى ليبيا فانتهزت فرصة الثورة التركية عام ١٩٠٨ وقدمت إنذاراً إلى الصدر الأعظم إبراهيم حقي باشا وفيه أشارت إلى سوء النظام في طرابلس الغرب وبنغازي، وتهديد طرابلس لمصالحها الحربية، وإهمال تركيا للمصالح الاقتصادية الإيطالية، واضطهاد الأوربيين وخاصة الطليان . وخلصت من ذلك إلى توضيح أنها قررت احتلال طرابلس وتحملت مسئولية العملية بعد أن حددت للإنذار فترة قدرها ٢٤ ساعة . وفي ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ بدأ الغزو الإيطالي ، وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ عقد الطرفان معاهدة صلح في أوشي (لوزان) وفيها تعهدت تركيا بالجلاء عن طرابلس(١) .

لقد كانت المعاهدة ذات وجهين فهي من جهة تقر السيادة الإيطالية على طرابلس في منشور من جانب ملك إيطاليا موجه إلى سكان طرابلس.

(١) محمود شلبي : قصة ليبيا ص ٣

هو الملحق الأول للمعاهدة . وأكده القانون رقم ٣٨ الصادر في يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩١٢ بجعل طرابلس الغرب وبرقة خاضعتين خضوعا مطلقا لسيادة المملكة الإيطالية . ومن جهة أخرى احتفظت الدولة العثمانية بروابط تربطها بطرابلس تتمثل في تعيين نائب للسلطان يرعى المصالح العثمانية وبين قاضي البلاد وهو من الدولة العثمانية : وقد ورد ذلك في الملحق الأول للمعاهدة . على أن أهم ما في هذا الملحق أن الدولة العثمانية تخلت عن السيادة على طرابلس وبرقة وتمنح أهالي البلاد الاستقلال الذاتي .

وبالرغم من انسحاب القوات التركية استطاع أهل البلاد مقاومة الاستعمار الإيطالي فترة من الوقت . فلما نشبت الحرب العالمية الأولى اشتدت المقاومة وتحولت حركات المقاومة لتحدي الإنجليز مطالبة بما كانت تحتوي عليه من مناطق حدود مصر الغربية . اتفقت بريطانيا وإيطاليا ٣١ يوليه سنة ١٩١٦ على ألا تعقد إحداهما اتفاقا مع السنوسيين دون موافقة الأخرى . وانضمت إليه فرنسا في مارس ١٩١٧ .

وخلال الحرب دارت المفاوضات بين السيد محمد إدريس السنوسي من جهة وإنجلترا وإيطاليا من جهة أخرى . وتم الاتفاق مع الأولى على فتح الحدود وطريق التجارة بين برقة ومصر وبدأ أمن الإنجليز من هذه الناحية . ولكنهم أصروا على تجريده من سلاحهم التقليدي وانتهى الأمر مع هؤلاء أخيرا إلى اتفاق عكرمة في ١٦ أبريل ١٩١٧ . وكانت قد تألفت حكومة جمهورية بطرابلس (١٦ نوفمبر ١٩١٧) من أربعة أعضاء ومعهم مجلس شورى من ٢٥ عضوا . وذلك بقصد تنظيم الكفاح . فدخلت إيطاليا معها في مفاوضات أخرى أدت إلى صدور القانون الأساسي لطرابلس (أول

يونيه ١٩١٩) والذي ترتب عليه حل الجمهورية في أغسطس من السنة نفسها وكذلك صدر القانون الأساسي لبرقة (ليحل محل اتفاق عكرمة سالف الذكر) والحق به ما يعرف باسم اتفاق الرجمة بين بريطانيا والسيد إدريس في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وعلى أثر ذلك توجه إلى روما وقابلته الحكومة الإيطالية .

غير أن الإيطاليين ما لبثوا أن أسفروا عن حقيقتهم وأساءوا وبدأ الخطر السنوسي بشكل واضح على مراحل البحث في البلاد ، وفي نوفمبر من سنة ١٩٢٠ عقد مؤتمر غريان الذي قرر توحيد الكفاح بين برقة وطرابلس وأصبح ذلك توحيد زعامته على البلاد كلها بزعامة السيد إدريس . ولما أحست [illegible] السلطات الإيطالية كان ذلك إيذانا ببدء مرحلة من الكفاح المسلح العنيف الذي أبلى فيه الوطنيون بلاء عظيما ، وخلال هذه الفترة برز اسم الزعيم الذي لن ينساه التاريخ الليبي وهو عمر المختار . وعمدت إيطاليا الفاشية إلى أعنف الوسائل وأكثرها وحشية في مقاومة الوطنيين والقضاء عليهم . كما أعلنت أنها [illegible] بعد ذلك قررت اعتبار ليبيا امتدادا للوطن الإيطالي عبر البحار ، أي أنها عبارة عن مقاطعات إيطالية .

وتميز الاستعمار الإيطالي بالقسوة والوحشية في محاولته إخضاع البلاد بالوسائل العسكرية ، وعمد إلى تحطيم الثقافة العربية الإسلامية . أما سياسته الاقتصادية فقامت على الأسس التالية :

(١) الاستيلاء على الأراضي ونزعها من أيدي أبناء البلاد ومنحها للمهاجرين الإيطاليين للإقامة فيها واستغلالها ، وتمت هذه العمليات على نطاق واسع ودون مراعاة أي وزن لمصالح أهل البلاد .

(٢) احتكار التجارة مع ليبيا .

(٣) إنشاء المؤسسات المصرفية والمالية واستغلال رأس المال الإيطالي في مد الخطوط الحديدية ، كما أنشئ بنك زراعي سنة ١٩٢٥ .

لا شك في أن هبط عدد السكان إلى مادون النصف ، كما نقصت الثروة الحيوانية كثيراً . غير أن الثمن الذي دفعته إيطاليا كان فادحا جدا إذ حشدت حوالي ١٥٠،٠٠٠ رجلا في زمن الصحراء الليبية . كما تكلفت ما لا يقل عن ٤٠ مليون ليرة .

وصل الأمير محمد إدريس السنوسي في القاهرة (مايو ١٩٢٣) « والجهاد ضد الطغيان متصل الأسباب . والكلمة بين الطرابلسيين والبرقاويين مجتمعة عند بيعة سرت . وكان الأمير السنوسي معقد الرجاء في تزعم حركة المقاومة والمضي بالبلاد في طريق الاستقلال » (قصة ليبيا للشنيطي ص ١٥٥) ولكن الأمير أخلد حينئذ إلى الدعة والسكون . وقام بعدة اتصالات مع بعض قادة المهاجرين الليبيين ، ومع بعض أهل الرأي في مصر ، كما حاول الاتصال بالإنجليز والطليان . غير أن نشاط الأمير ومن التف حوله كان يدور حول حقه في إمارة برقة وطرابلس على أساس بيعة [illegible] . ونلاحظ هنا أن [illegible] في الجماعات الليبية كلها في ذلك الحين أنها كانت ذات أهداف متعددة ومختلفة فيما تعلق بنظام الحكم . فبينما كان الطرابلسيون يرون ضرورة تحرير البلاد أولا من الطغيان الأجنبي ثم التفكير في نظام الحكم طبقا لما تقرره الأمة ، أصرت السنوسية على أن تكون الوحدة بين برقة وطرابلس على أساس إمارة السيد إدريس ؛ وهكذا كنا أمام فريقين أحدهما جعل الأولوية للاستقلال والثاني يجعلها لنظام الحكم الذي يجب أن يحصر فيه .

حيث الحرب قائمة بينهم وتعددت المحاولات بقصد توحيد كلمة السنوسيين وبدت الفكرة مهمة في سبيل إزالة الخلافات ، وعقد اجتماع بين زعماء طرابلس وبرقة بدار السيد ادريس في فكتوريا بالإسكندرية ، ووضعوا اتفاقا يقوم على الثقة المطلقة ثم الشورى والارتباط المتبادل بين الأمير والمجلس الذي رأى المجتمعون ضرورة قيامه إلى جانبه . وحاول الانجليز حمل الطرابلسيين على الاشتراك في حرب معهم ضد إيطاليا فصمم هؤلاء على حقوق تقرير طرابلس في المستقبل وتعهد الانجليز كتابة بتحقيقها ثم اتجه الانجليز صوب السنوسية والسيد إدريس وتقرر البدء فوراً في « تكوين جيش من القبائل العربية لاسترداد حريتهم وتخليص بلادهم من أيدي الإيطاليين الطغاة وإعادة الاستقلال مرة أخرى » وعند نفس الفترة انسابت تصريح المستر أنتوني إيدن أمام في مجلس العموم (٨ يناير ١٩٤٢) إذ قال « أني أصرح بأن السيد ادريس المهدي السنوسي اتصل بالهيئات المسئولة بمصر في خلال شهر من اعلان فرنسا في وقت لم يكن الموقف العسكري في إفريقيا ملائماً لنا على الإطلاق » .

واجتمعت لجنة من الوطنيين السنوسية وأصدرت قرارات أهمها —

(١) وضع الثقة في بريطانيا العظمى

(٢) إعلان الإمارة السنوسية والبيعة لسمو الأمير محمد ادريس السنوسي

(٣) الاشتراك في الحرب ضد ايطاليا إلى جانب القوات البريطانية .

(٤) تعيين حكومة سنوسية مؤقتة لإدارة الشئون الضرورية .

وبهذا أصبح واضحاً أن السنوسية قد انحازت نهائياً إلى جانب بريطانيا دون حصول منها على شيء صريح محدود بشأن أهداف البلاد القومية ، ويهم الانتباه العبارات التالية التي أدلى بها المستر إيدن عن السيد ادريس السنوسي وتبعه

«وإننا نرحب بتعاونهم معنا ومع [illegible] الحلفاء [illegible] في [illegible]
الحلفاء . وقد وعدت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بأنه بعد انتهاء
الحرب لن تسمح بوقوع السنوسيين في برقة تحت الحكم الإيطالي مرة أخرى في أي
حال من الأحوال» . وليس في هذا الكلام ما يشير إلى استقلال في ليبيا ، بل لعل الأرجح أنه إشعار عن نية بريطانيا في جعل هذه البلاد في
دائرة نفوذها .

ويؤيد هذا كله ما جاء في تقرير رئيس الإدارة البريطانية عام ١٩٤٥ أن
الأمير «طلب الاستقلال والتحالف بين برقة وحكومة [illegible] مع [illegible] وبريطانيا العظمى» . كما جاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية أن الأمير «أخبر
اللجنة أنه يفضل الاستقلال والتحالف مع بريطانيا العظمى» .

وأنشأت بريطانيا إدارة عسكرية في طرابلس وبرقة كما أنشأت فرنسا
مثلها في فزان . وتحدثنا تقرير اللجنة الرباعية أن الإنجليز اتخذوا «من
برقة وطرابلس مراكز حربية هائلة بحرية وجوية ومراكز طرق ومعبرًا .
برقة في الدرجة الأولى من اهتمام الإنجليز» . وكذلك تقول لجنة التحقيق إنه
«خلال مدة تحقيق لجنة الدول الأربع في المستعمرات الإيطالية السابقة أتمت
حكومة المملكة المتحدة اتفاقًا مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
لإنشاء قاعدة جوية أمريكية في الملاحة على أرض مستعمرة إيطالية سابقة تحت
إدارة بريطانية مؤقتة وذلك على عكس ما جاء في معاهدة الصلح مع إيطاليا
والتصريح المشترك لحكومات الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات
المتحدة الأمريكية وفرنسا فيما يخص المستعمرات الإفريقية في إفريقيا ؛ ولذلك
لا يمكن أن يكون لهذا الاتفاق قوة قانونية» . وعمدت الإدارة العسكرية
البريطانية إلى بسط السيطرة الكاملة من إدارية واقتصادية على البلاد وعسكر

مات مركز الشيوعيين في طرابلس ، وزادت الضرائب على المزروعات والمصنوعات وأسعار الزيوت والدقيق والبنزين ... وزادت ميزانية المصروفات على الإدارات في طرابلس

عرض مستقبل ليبيا على مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى في مؤتمر ... آراء الدول الأربع وتعددت الاقتراحات والمطالب . وطلبت روسيا الوصاية على طرابلس ، واقترح الأمريكيون انتداب لجنة مراقبة دولية لإدارة المستعمرات عن طريق حاكم عام يعينه مجلس وصاية الأمم المتحدة ويعاونه ممثلون لبريطانيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة وإيطاليا وممثلون للسكان الوطنيين والأجانب . أما فرنسا فرأت تعديل الحدود بين ليبيا وتونس ورد المستعمرات إلى وصاية إيطاليا ، وكان الغرض من التعديل الحصول على ... خاصة في الممتلكات الفرنسية . وفيما يتعلق ... أوضحت رغبتها في أن تكون لها مراكز ... في ...

وأخيرا وضعت معاهدة الصلح مع إيطاليا وبخاصة المادة ٢٣ والملحق ١١ موضوع المستعمرات الإيطالية السابقة في إفريقية . وتقضي المادة ٢٣ بتنازل إيطاليا عن جميع حقوقها ، على أن يتقرر بصفة نهائية مصير تلك الأقاليم وتستمر الإدارة الموجودة على ما هي عليه . أما الملحق رقم ١١ فيتضمن المسائل التالية :

(١) أن الدول الأربع ستشترك في البت نهائيا في مصير الممتلكات الإيطالية خلال السنة الأولى التالية لتنفيذ المعاهدة

(٢) يجب أن يقرر مصير المستعمرات وفقا لرغبات السكان ومصالحهم وطبقا لمبادئ السلام والأمن الدوليين مع عدم تجاهل رغبات الحكومات الأخرى ذوات المصلحة .

(٣) في حالة عدم الاتفاق على حل خلال الفترة المقررة في الفترة الأولى

تحال الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

(٤) دعوة وكلاء وزراء خارجية الدول الأربع لدراسة المسألة وتقديم توصياتهم إلى مجلس وزراء الخارجية . وطلب إلى الأولين إرسال لجنة تحقيق إلى المستعمرات الإيطالية السابقة

وقد تعذر الاتفاق بين الدول الأربع فطلب في ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ إحالة الموضوع إلى الجمعية العامة التي أحالته بدورها إلى اللجنة السياسية وبدأت الأخيرة تبحث فيها في سبتمبر سنة ١٩٤٩ واستمر البحث حتى ١١ أكتوبر ١٩٤٩ . وأخيرا صدر قرار الجمعية العامة عن ليبيا في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ وفيما يلي نصه

وطبقا للفقرة الثالثة من الملحق ١١ من معاهدة الصلح مع إيطاليا عام ١٩٤٧ التي وافقت الدول المختصة فيها على قبول توصيات الجمعية العمومية بخصوص التصرف في المستعمرات الإيطالية السابقة واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها .

وبعد الاطلاع على ما جاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، وبعد سماع أقوال ممثلي الهيئة ، ممثلي الأقسام المهمة للآراء في الأقاليم المقصودة ، ومع الأخذ بعين الاعتبار رغبات ورفاهية سكان الأقاليم ومصالح الأمن والسلام ووجهات نظر الحكومات المختصة والنصوص الخاصة بهذا الموضوع في الميثاق توصي الجمعية العمومية للأمم المتحدة بما يأتي

١ — فيما يختص بليبيا :

(١) أن ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة مستقلة وذات سيادة .

(٢) يجرى تنفيذ هذا الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة وعلى أن يتم ذلك في موعد لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢

(٣) أن يقرر دستور ليبيا بما فيه شكل الحكومة ممثلون لسكان برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون في شكل جمعية قومية

(٤) لأجل مساعدة أهالي ليبيا في وضع الدستور وتأسيس حكومة مستقلة يكون في ليبيا مندوب من قبل الأمم المتحدة تعينه الجمعية العمومية وله مجلس يساعده ويرشده .

(٥) يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس تقريرا سنويا وأى تقارير أخرى يرى تقديمها إلى السكرتير العام ، ويضاف إلى هذه التقارير أية مذكرة أو وثيقة يرى مندوب الأمم المتحدة أو عضو من أعضاء المجلس رفعها إلى هيئة الأمم المتحدة

(٦) يتكون المجلس من عشرة أعضاء وهم :

(أ) ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد الآتية : مصر ، فرنسا ، إيطاليا ، الباكستان ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية .

(ب) ممثل واحد لكل من الأقسام الثلاثة في ليبيا .
وممثل واحد عن الأقليات في ليبيا .

(٧) يعين مندوب الأمم المتحدة المذكورين في الفقرة السادسة (ب) بعد التشاور مع السلطات الادارية وممثلي الحكومات المذكورة في الفقرة السادسة (أ) والشخصيات البارزة وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات في المناطق المختلفة .

(٨) يستشير المندوب ... أربعة وثلاثة أعضاء ... ويمكنه أن يستشير ... مختلف الأعضاء ... أو ... المختلفة .

(٩) على مندوب الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية ... تقريرا ... الاقتصادى والاجتماعى والعسكرى ... التى ... الأمم أن تتخذها أثناء فترة الانتقال بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا

(١٠) تقوم الدول ... بالإدارة بالتعاون مع مندوب ...

(ا) تشرع حالا فى اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم إلى حكومة دستورية مستقلة .

(ب) أن تقوم ... إدارة البلاد ... فى إقامة وحدة ليبيا واستقلالها والتعاون فى تكوين الإدارة الحكومية وتنسيق جهودها ... العامة .

(ح) تقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العمومية عن الخطوات التى اتخذت بشأن تنفيذ هذه التوصيات .

١١ — تقبل ليبيا عضوا ... كدولة مستقلة ... فى الأمم المتحدة طبقا للمادة الرابعة من الميثاق .

وفى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ اجتمعت الجمعية التأسيسية أو لجنة الستين فى طرابلس وأرسلت برقية إلى السيد إدريس السنوسى أمير برقة ليكون ملكا على ليبيا كلها فقبل الدعوة . وفى الثانى من ديسمبر من السنة ذاتها أعلنت الجمعية أن ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن دستورها ديمقراطى ونظامها اتحادى (فدرالى) . وأن السيد إدريس السنوسى ملك ليبيا ، وأن الجمعية

الليبية هي وحدها صاحبة الحق في وضع دستور البلاد وأصدرته الأخيرة في ٧ أكتوبر من عام ١٩٥١ . واعتلى السيد السنوسي العرش في ٢٤ ديسمبر باسم إدريس الأول .

الدستور :

وينص الدستور بالتحديد على عدم مسئولية الملك وأنه يمارس سلطاته عن طريق وزرائه وهم وحدهم المسئولون ، كما أنه يصادق على القوانين ويصدرها وفي حالة عدم اجتماع البرلمان للملك أن يحكم بواسطة مراسيم بقوانين وذلك في حالات الضرورة ، وهو الذي يعين رئيس الوزراء والوزراء الآخرين « بناء على اقتراح رئيس الوزراء » ، وله حق الإقالة والوزراء مسئولون أمام مجلس النواب . ويجوز أن يكونوا أعضاء فيه وإن لم يكن ذلك شرطاً لازماً .

ويتكون البرلمان من مجلسين وهما : ـ

(١) مجلس الشيوخ ويشمل ٨ أعضاء عن كل من أقاليم ليبيا الثلاثة . ويعين الملك نصف الأعضاء بينما يجري انتخاب النصف الآخر بواسطة المجالس التشريعية الإقليمية . ومدة العضوية ٨ سنوات ، ويكون المجلس الأول ـ والذي عين الملك جميع أعضائه ـ مدته أربع سنوات .

(٢) مجلس النواب وينتخب عضو عن كل ٢٠٠٠٠ من السكان ويتكون المجلس الحالي من ٥٥ عضواً (٢٥ طرابلس ، ١٥ برقة ، ٥ فزان) وجرت الانتخابات الأولى في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٢ .

وطبقاً للمادة ٣٦ من الدستور هناك ٣٩ مسألة تختص الحكومة الاتحادية بشأنها بكافة السلطات التشريعية والتنفيذية . وهذه المسائل تشمل : ـ

(١) التمثيل الدبلوماسي والتجاري والقنصلي .

(٢) شئون الأمم المتحدة والاشتراك في المؤتمرات والهيئات الدولية .

(٣) الشؤون الخارجية .

(٤) مسائل الدفاع .

(٥) المواصلات الاتحادية بما فى ذلك الطرق والسكك الحديدية .

(٦) الجمارك .

(٧) العملة .

(٨) التعليم العالى

وما عدا هذه المسائل تمارسها الولايات ولكل منها مجلس تنفيذى ومجلس تشريعى ويجب أن يكون ثلاثة أرباع أعضاء المجلس الأخير على الأقل بالانتخاب . وللحكومة الفدرالية سلطة تشريعية فيما يتعلق ببعض الشؤون على أن يكون التنفيذ من اختصاص الولايات تحت إشراف الحكومة الاتحادية . ومن هذه المسائل الشركات والبنوك وتنظيم الصادرات والواردات وضريبة الدخل والتأمين والملاحة والقوانين المدنية والتجارية والجنائية والعمل والتأمين الاجتماعى والصحة العامة ونظم التعليم العام والصحف والكتب والمطابع والإذاعة .

وفى أول يناير سنة ١٩٥٢ أعلن قيام الدولة الليبية الجديدة طبقاً لقرار سنة ١٩٤٩ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ثم قبلت ليبيا عضواً فى الجامعة العربية . وفى مارس سنة ١٩٥٣ انضمت ليبيا إلى جامعة الدول العربية كدولة مستقلة (وإن لم توقع بعد على ميثاق الضمان العربى) . وفى ٢٩ يولية من السنة ذاتها أعلن نبأ توقيع معاهدة الصداقة والتحالف الليبية البريطانية والتى اعترفت بهذا الاستقلال .

المعاهدة استعمار سافر

إن توقيع المعاهدة بين بريطانيا وليبيا موجة عالية جداً من الاستياء والسخط في العالم العربي بأسره، ذلك أنها بالفعل تحول استقلال الدولة الناشئة إلى وهم وغرور، وتحولها في الحقيقة إلى مستعمرة أو محمية بريطانية، والحق إنها تفوق المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع العراق (١٩٣٠) ومصر (١٩٣٦) وشرق الأردن (١٩٤٨) من حيث وقاحة الشروط وسلبها مقومات استقلال هذا القطر العربي وسيادته وفي هذا يقول عبد الرحمن عزام الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية في حديثه المنشور بجريدة «المصري» (٤ يوليه ١٩٥٣): —

«ما دامت هذه هي المعاهدة فإن بريطانيا تكون قد استفادت من تجاربها في الماضي في البلاد العربية كلها . . . مصر والعراق وشرق الأردن وتجاربها السابقة في عمان . وما حدث فيها قبل الحرب العالمية وبعدها . فعقدت مع ليبيا عقداً تكفل لها كل ما نقص لها في أي بلد من هذه البلاد . أو كل ما كان موضع نزاع أو قيل وقال . فهي بذلك أسوأ حتى من معاهدات الحماية في شمال إفريقيا إذا أخذنا في نظر الاعتبار أن معاهدة الحماية في تونس عقدت في سنة ١٨٨١ ، ومعاهدة [illegible] إلى الحماية في ليبيا عقدت في سنة ١٩٥٣ بعد ميثاق الدول الكبرى جميعاً . الغالب منها والمغلوب والمستقل دولة الأعضاء في الأمم المتحدة، على حرية ليبيا واستقلالها وائتمانها على هذا الاستقلال وسؤال كل منها عن دعاويه بعد أن ردت الأمانة لأهلها . . .»

وحتى يتسنى لنا تقدير وقاحة وخطر المساحة من هذه المعاهدة نرى لزاماً علينا أن نورد النصوص الأساسية في المعاهدة الأساسية في المعاهـدة الرئيسية

[illegible] عسكرية [illegible] المتعلقة بها ، وبتحليل هذه النصوص نجد أنها [illegible]

أولا — التحالف الطويل الأمد .

[illegible] قيام السلام [illegible]

[illegible] هذه المعاهدة [illegible]

إذا اتفق الطرفان على [illegible] في ذلك [illegible] قابلة للتعديل

[illegible] عشر سنوات [illegible] النصوص [illegible] مشتبها تماما في المعاهدات التي

[illegible] ولا ريب أن [illegible]

[illegible] كل من هذه المعاهدات [illegible] هذه الدول [illegible]

[illegible]

التعديل [illegible] أن تقوم على [illegible]

[illegible] وهكذا [illegible] العلاقات بين

[illegible] في الحقوق [illegible] في العراق

ومصر [illegible] لا تستهدف

من وراء هذه [illegible] .

[illegible] أن الأمر

[illegible]

[illegible] في [illegible]

و [illegible] جريدة « الأهرام » في [illegible] ١٩٥٣ —

(إن أمريكا [illegible] الأحمر

لا تصديق على هذه المعاهدة هو البرلمان الليبي وأولا وقبل كل شيء الشعب الليبي نفسه . فهل البرلمان سيوافق على هذه المعاهدة(١)؟ وهل الشعب الليبي الذي استماتت ... [illegible] من أجل الحرية ... [illegible] من يدرس ولو سطحيا نفسية هذا الشعب يدرك أنه لن يرضى الضيم ولن يقبل الذل ولن يعترف بالأصفاد . إنه سيدرك من فوره وبسليقته أضرار هذه المعاهدة فيرفضها ولن يبيع حريته واستقلاله بثمن بخس دراهم معدودة

« إن الاستعمار هو الاستعمار في كل زمان ومكان مهما اختلفت صوره أو تعددت ألوانه . إن الارتباط بين القوي والضعيف إنما هو ارتباط دائم بين السيد والعبد ، وإن بقاء عسكري أجنبي مسلح في أرض الوطن استعمار لاشك فيه . إن الحرية والاستقلال لا يقدران بمال — ثم ... إن الاعتماد على النفس هو أساس الحصول على الحرية » .

إن التحالف بالمعنى السليم المتعارف عليه يجب أن تتوافر فيه الأركان التالية —

(١) المساواة بين الطرفين المتعاقدين من حيث القوة النسبية ، من بشرية ومادية وعسكرية . وهذا لا وجود له إطلاقا في حالتنا هذه

(٢) التكافؤ من حيث الخطر المعرض له الطرفان والخير الذي يعود عليهما ، وسنرى فيما بعد أن النفع كله لبريطانيا والغرم بأجمعه على ليبيا .

(٣) الحرية الحقيقية في قبول الاتفاق ونحن نعرف أن القوات البريطانية تحتل فعلا في ليبيا منذ الحرب العالمية الأخيرة .

وإذن فالمعاهدة ليست حلفا بين ندين أو متساويين . ولكنها وثيقة أملاها الطرف الأقوى على الطرف الأضعف فهي معاهدة ... [illegible] المزورة تماما .

---

(١) للأسف وافق البرلمان الليبي .

ثانيا : الدفاع المشترك :

في التحديد الذي تقدمه كتب المشروعات للدفاع عن الشرق الأوسط بمعاهدات الشائنة التي فرضتها بريطانيا في تواريخ مختلفة على العراق ومصر وشرق الأردن ، فإنها تقوم على الدفاع المشترك أو بعبارة أخرى تسخير الموارد المادية والبشرية للبلد العربي المتعاقد لخدمة أهداف الحرب البريطانية في في وقت السلم وعهد الحرب على حد سواء . وهذا مبدأ الخطر الذي يرفضه اليوم بشدة الرأي العام العربي طبقاه واضحا في المواد التالية : —

(١) إذا اشتبك أحد الطرفين السامين المتعاقدين في حرب أو نزاع مسلح فإن الطرف الآخر يسارع بمساعدته كحليف من إجراءات الدفاع الجماعية . وفي حالة قيام خطر عدوان عاجل على أحد الطرفين السامين المتعاقدين فإنهما يتشاوران لتنسيق الوسائل الضرورية للدفاع (٢)

(٢) يعترف الطرفان المتعاقدان أن من مصلحتهما المشتركة أن يكملا وسائل دفاعهما المشترك وأن يتأكدا من أن قدرتهما في موقف يمكنهما من القيام بدورهما في المحافظة على السلام والأمن الدوليين . وفي سبيل هذا الهدف يقدم كل من الطرفين المتعاقدين إلى الطرف الآخر جميع التسهيلات والمساعدات التي في مقدوره وفقا لما يتفق عليه في حينه

(م ٣)

(٣) يجتمع الطرفان من وقت لآخر لتنسيق التدابير اللازمة لتأكدهما من أن قواتهما العسكرية تتمتع بالكفاءة الضرورية والتعاون اللازم فيما بينهما والتوافق في التدريب والعتاد والتسليح . وتتعهد حكومة

[illegible] الاعاقة
[illegible] في هذا الاتفاق
[illegible] خارج أراضي [illegible] ([illegible]
المعونة العسكرية)

وبمراجعة تصرفات [illegible] العسكرية [illegible] إلى النتائج
الآتية :

أولاً : [illegible] الأولى من الإعانة العسكرية [illegible] أن تكون [illegible]
[illegible] مع [illegible] والتدريب والتسليح
[illegible] لا [illegible] على [illegible] والمحرر والقبيل [illegible]
[illegible] كما أن هذا التنسيق سيؤدي إلى [illegible] عسكرية ورعاية
بالإشراف على شئون جيش ليبيا الذي يصبح من الناحية الواقعية
جزءاً من قوات المملكة المتحدة العسكرية .

[illegible] على [illegible] حكومة مصر والعراق والأردن حيث
حرصت [illegible] على أن [illegible] جيوش هذه البلدان في حالة [illegible] من العجز
و [illegible] . وهذا أمر طبيعي إذ ليس من المعقول إطلاقاً أن تساعد انجلترا
[illegible] مصر (في الماضي) على أن يكون له جيش كبير [illegible] وكامل العدة و[illegible]
[illegible] في اليوم الذي يصل فيه إلى درجة عالية من المقدرة والكفاية يطلب
[illegible] من شعب [illegible] الاستعمار [illegible] إرادته . وقد يقال ذلك
[illegible] على عروشهم [illegible] لا تستند إلى الإرادة الشعبية [illegible] توفيق
[illegible] في مصر ، ولكن هؤلاء شيء والأمة شيء آخر .

ثانياً : [illegible] الإعانة على تنسيق وسائل الدفاع في حالة حصول عدوان
[illegible] وقد [illegible] حتماً [illegible] إلى أمد [illegible]

الخطر ، لأن الذي سيقرر [illegible] إنما هو الطرف البريطاني
وحده صاحب القواعد ، والذي تابع السياسة الدولية منذ انتهاء
الحرب الأخيرة في عام ١٩٤٥ يعلم أن السنوات الثماني التي انقضت
منذ ذلك التاريخ يمكن أن يدخل في نطاق [illegible] خطر عدوان
محتمل ، ويمكن أن يستمر ذلك إلى أمد طويل . وعلى هذا الأساس
فستبقى [illegible] قائمة على حالها في كل الأوقات ، ويعني هذا
عدم [illegible] من التخلص [illegible] المعاهدات التي يعقدها الاستعمار
مع الدول والبلاد الخاضعة له .

ثالثاً - المساعدة في حالة وقوع حرب أو نزاع مسلح وهنا لسنا في حاجة
إلى أي مجهود ذهني كي ندرك أن الدولة العربية هي [illegible] التي
ستتعرض [illegible] لأنه لا يمكن أن يقع عدوان
من جانب [illegible] في الشرق [illegible] وإلى
[illegible] على [illegible] وإلى العرب تونس
حيث [illegible] إلى [illegible] على الأوراق
[illegible] . وكذا السودان [illegible] مع بريطانيا في حالة
[illegible] . فإذا حدث اعتداء على ليبيا من جانب طرف آخر
ولكن الاعتداء [illegible] أن يكون [illegible] فيه
وجود القوات البريطانية في ذلك البلد العربي واستخدامها القواعد
[illegible] والجوية والبحرية . وفضلاً عن هذا فإن [illegible] لا تمسها
أي [illegible] الدول [illegible] مسئول [illegible] الدول [illegible]
[illegible] أهدافها ، وإذن لو نشبت حرب فلأن [illegible] سيكون
أحد الأطراف [illegible] لها [illegible] . وهكذا [illegible] ليبيا
(كما كان شأن مصر والعراق والأردن في الحرب العالمية الثانية)

أن تضحى بكل ما تملك من أجل حالة ليست هي بالمسئولة عن نشوبها .

ولا عبرة بالنص الوارد في المادة الأولى من الاتفاقية العسكرية من حيث أنه لا يوجد شيء في هذا الاتفاق يلزم القوات المسلحة الليبية بالقتال خارج أراضي ليبيا » ، إذ نواجهها الملاحظات الآتية : —

(ا) حقيقة لا يوجد نص صريح على إلزام من هذا القبيل ، ولكن الأمر لا يحول دون قيام القوات الليبية بالقتال خارج حدود بلادها إذا قررت حكومتها ذلك ، ولما كانت السلطة الفعلية في يد الانجليز فإن اتخاذ قرار مثل هذا الاشتراك في الحرب لن يتم بمحض إرادة أهل البلاد .

(ب) إذا كانت ليبيا بلداً صغيراً جداً من حيث عدد السكان فيه فإن القوات المسلحة منهم لن تكون من الكثرة بحيث تصبح عاملاً له خطورته في صراع مسلح واسع النطاق .

(ح) أن أهميتها ليست بالنسبة إلى حرب قادمة تشترك فيها بريطانيا تنحصر في قواعد عسكرية التي تستخدمها الدولة الأخيرة للهجوم على خصومها . وفضلا عن هذا فإن قيام الاحتلال البريطاني لهذا البلد العربي إنما يعني بريطانيا من حيث أنه يخدم أهدافها بالنسبة إلى البلاد العربية الأخرى وخاصة مصر .

ثالثاً : تنظيم الدفاع المشترك أو دولة داخل دولة

الغرض من الملحق العسكري أن ينظم عملية تنسيق الدفاع المشترك بين

للدولتين وأن يجعل القوات البريطانية في وضع تمكنها من القيام بواجبها وهذه شروط لا نجد لها مثلا في أية معاهدة تحالف بين دولتين تقوم العلاقة بينهما على أساس التكافؤ في الحقوق والسيادة وعلى مبدأ الاحترام المتبادل .

(أ) الاحتلال السافر

تكفل المواد (٤ — ٢٠) لبريطانيا هذه الحقوق الواسعة

(١) الرقابة الكاملة على الطائرات والسفن والسيارات التي تدخل مناطق الحماية أو تخرج منها .

(٢) المرور في أراضي ليبيا ومد الأنابيب وشق المجاري والترع والمصارف ، ومد الطرق الحديدية والأسلاك الهوائية والأرضية .

(٣) شق الطرق وإقامة المعسكرات وتحسين الموانئ والمطارات والأرصفة .

(٤) استخدام التليفونات والتلغرافات واللاسلكي وإقامة محطات إذاعة جديدة وتوريد الكهرباء والقوة المحركة والاستيلاء على المباني ومواد البناء .

(٥) نقل السلع والغنائم .

(٦) حماية الأمن والأرواح والممتلكات في المناطق الخاصة ومنع أي ليبي من دخولها إلا بإذن من السلطات العسكرية البريطانية حتى في ذلك الموظفين الليبيين الرسميين .

(٧) صيانة الصحة في مناطق الاحتلال .

(٨) مسح الأراضي وإقامة هيئات ومعاهد وكذا [illegible] وتوابعها [illegible] لاسيما في المناطق المحتلة .

(٩) حرية دخول وخروج ومرور القوات البريطانية والسفن والطائرات ووسائل النقل في ليبيا .

(ب) الإعفاءات والامتيازات

وتتضمن المواد (٢٨ - ٣٥) من الاتفاقية العسكرية طائفة من الإعفاءات للقوات البريطانية من نواحي القيادة والضرائب والرسوم، فضلا عن امتيازات عدة تتصل بأعمال القضاء في المسائل المدنية والجنائية . ويلاحظ أن عبارة « القوات » تشمل العسكريين وأسراتهم .

(ج) استغلال موارد البلاد

وتمنح المادتان ٢٦ ، ٢٧ لهذه القوات الحق في شراء منتجات [illegible] وخدمات المدنيين .

الثمن الرهيب ؟

ومقابل هذا كله تقدم بريطانيا إلى الدولة الليبية خلال السنوات الخمس المالية من أول إبريل سنة ١٩٥٣ حتى ٣١ مارس ١٩٥٨ مبلغ مليون جنيه استرليني سنوياً ويدفع لميزانية القائمة بالفعل في أول إبريل من العام الحالي ، فضلا عن مبلغ ٢،٧٥٠٠٠٠ جنيه طوال المدة [illegible] المدة .

ماذا يعني هذا ؟

تلك هي نصوص المعاهدة التي شملتها معاهدة الصداقة المفروضة على الشعب الليبي وسنرى :

(١) احتلال القوات البريطانية لمناطق محددة في البلاد . وقد ذكرت إلى جانب هذا أن مطار الملاحة في يد الولايات المتحدة ، والقوات الفرنسية مقيمة في فزان وحدها أن ليبيا تخضع لاحتلال المواقع متعدد . ولكن نذكر في الوقت نفسه أن بريطانيا تعتمد في إسباغ الصبغ الشرعي على الاحتلال لأنها بنته على معاهدة وضعتها الحكومة الليبية وحملت البرلمان الليبي على التصديق عليها . ولا عبرة بذلك النص الخاص بجواز التعديل بعد فترة محدودة لأن تجربة الشرق العربي تدل على أن بريطانيا لا تسمح وربما لجأت إلى القوة كلما وجب عليها البحث في مفاوضات لتعديل نصوص على أساس التوسع أو زيادة ما لها من حقوق وامتيازات وسلطان .

إن معاهدة ١٩٤٨ مع الأردن لا تختلف من حيث الجوهر عما كان معقوداً مع ذلك البلد من قبل . وحاولت بريطانيا في اتفاقية بورتسموث واتفاقية « صدقي - بيفن » أن تبقي ما سبقها من تحالف الانتداب ، وحق إقامة قواتها في القواعد المعروفة في العراق ومصر ، وسياسة الدفاع المشترك في أوسع صوره مما يجعل أمثال هذه الاتفاقات الحديثة أشد خطراً من سابقاتها .

(٢) السيطرة الكاملة على الأراضي الليبية وفوق أجوائها ومياهها الساحلية ، ووسائل النقل على اختلاف أنواعها ؛ واستخدامها الطبيعية ، فضلاً عن

القيام بالأعمال المختلفة اللازمة من طرق وغيرها

(٣) وتصبح المناطق المحتلة ذات استقلال ضمني وتكاد تكون منفصلة عن جسم البلد الأصلي ولا تخضع لقوانين الحماية التي هي من مظاهر السيادة التي ينبغي أن تتمتع بها الدولة المستقلة. ويكفي لبيان مدى استقلال هذه المناطق أن لها ميزانيتها الخاصة، وتخضع للمحافظة على الأمن وحفظ حق المقيمين داخلها من الانجليز والوطنيين. ويلاحظ هنا أنه في الوقت الذي يعطي فيه للقوات البريطانية حرية المرور في كافة الأراضي الليبية لا يسمح لأي ليبي بدخول المناطق المحتلة إلا بعد الحصول على إذن من السلطات العسكرية البريطانية، ويسري هذا الأمر على الموظفين الرسميين ممن قد تستدعي عمل الدولة دخولهم إلى هذه المناطق.

(٤) وهذه الامتيازات العديدة تجعل من رعايا القواعد من البريطانيين من القوات المسلحة وأسرهم في وضع أرقى بكثير من مركز أهل البلاد. وهكذا نجد أنفسنا أمام طبقتين إحداهما ممتازة وهي الأجانب والأخرى من العبيد وهم أهل البلاد الأصليون أنفسهم

لهذا لا عجب أن تحدث الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عن المعاهدة فاعتبرها أسوأ من معاهدة الحماية كتلك التي فرضت على تونس منذ احتلها الفرنسيون عام ١٨٨١. والحق، إن المعاهدة التي نحن بصددها تقف عند حد فرض احتلال أجنبي على ليبيا وإنما أوجدت دولة داخل الدولة من ناحية، كما سيطرت بواسطتها بريطانيا على هذا القطر العربي سيطرة فعلية كاملة. ولا يسعنا أن نختم هذا الفصل دون أن نورد التعقيب الذي أدلى به قائد الأسراب حسن إبراهيم والذي نشرته جريدة « المصري » في عددها الصادر

٣ يوليه ١٩٥٣ فقال إن عيوب المعاهدة تقوم على أسس منها

أولاً — استعمار البلاد وذلك بمنح قوات أجنبية مراكز محدودة المدى لمدة عشرين عاماً . فضلاً عن حرية التنقل وحرية الاستفادة من الموارد وحرية التفتيش في الأراضي التي تختارها . ويكفي أن المعاهدة تمنح بريطانيا حق التدخل في بلادنا التي يحتلها المستعمرون . ولا عبرة مطلقاً باعتراضهم أن ذلك لا يمس الاستقلال الذي نرجو بشكل يعود المستعمرون إضافة بنود أخرى لمصالحهم . ولأضرب مثلاً بأن إنجلترا أعطت في مصر مثل هذا التصريح الكاذب بالاستقلال منذ ثلاثين عاماً ونحن نجد أنفسنا إلى اليوم غير مستقلين . فهل أجدى ذلك التصريح الكاذب .

ثانياً — الدفاع المشترك فقد نص في المعاهدة على اشتراك الدولتين في حالة الحرب أو النزاع المسلح أو خطر نشوبه . وهذا الدفاع لم تشترك فيه أي دولة عربية إلى الآن . ونخشى أن ليبيا لن تعتمد على أحد في مخاطر حرب تخص سواها . ولذلك فهذا النص إنما هو في صالح بريطانيا وحدها .

بحث ومناقشة وتعليق

عرضت للمعاهدة في الفصل السابق وحللنا نصوصها المختلفة وبينت المبادئ الخطيرة التي تقوم عليها. وفي هذا الفصل نتحدث عن بعض الملابسات المحيطة بالمعاهدة وعن النتائج الخطيرة التي تترتب عليها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها بريطانيا من ورائها.

موضوع العجز المالي

حاول الرسميون في ليبيا أن يبرروا هذا الخطأ الذي ارتكبوه في حق أمتهم والعالم العربي بقولهم إنهم اضطروا إلى عقد المعاهدة تحت ضغط الحاجة إلى العون المالي اللازم لسد العجز في ميزانية بلادهم. ولما جوبهوا بإذاعة نبأ المساعدة التي تقدمت بها مصر قالوا إن ذلك العرض جاء متأخرا. ونعتقد أنه فيما يتعلق بمصر لا نجد أمامنا إلا أن نورد هذه الأقوال التي أدلى بها قائد الأسراب حسن إبراهيم في حديث له بجريدة «المصري».

«... إني كشفت وقلت بعض الحقائق التي لا يمكن إنكارها كعرض مصر المساعدة المالية على ليبيا وسد عجز ميزانيتها، ولدي في مصر وفي ليبيا شهود على حدوث هذا العرض بعضهم رسميون قد تسمح لهم ظروفهم بالحديث وإثبات أن مصر قامت بواجبها كاملا. كما أكد هذا العرض وزيرنا المفوض في ليبيا إذ عرض هذه المساعدة على المسئولين أيضا هناك قبل بدء المباحثات مع بريطانيا. فهل تلام مصر إن ادعى بعض الرسميين أنه وصلهم العرض بعد فوات الأوان،

هل ملام مصر لأنهم لم يكونوا موضع ثقة حتى يعطيهم مثل هـذا العرض في حينه ؟ » .

وراح السيد عبد الرحمن عزام يستعرض قضية الصحراء المحتلة ويروي المؤامرات التي دبرت لقطع السبيل على المحاولات التي بذلتها الجامعة العربية لتحقيق موازنة الميزانية الليبية فقال في الحديث الذي نشرته له مجلة « آخر ساعة » في عددها الصادر يوم ٥ أغسطس ١٩٥٣ . —

... أنا أعرف أن مصر قد أدت واجبها كاملا في مدى أربعين سنة لتدفع عن حرية جارتها ليبيا واشتدت ذلك في عام ١٩١١ وما بعده ببذل المال والنفس حتى تحول دون سقوط بلد عربي شقيق فريسة للاستعمار الأوربي . وفي عام ١٩١١ وحده تبرع الشعب المصري للمجاهدين في ليبيا بنحو ٦٠٠٠٠٠ جنيه من الذهب أي ما يوازي ثلاثة ملايين من الجنيهات الآن .. ولم تنقطع هذه الإعانة في أي وقت بل إنها استمرت وكفيلة بتمكين الليبيين من مواصلة كفاحهم في سبيل الحرية وحماية الأحرار اللاجئين إليها . لذلك عجبت مما يقال من أن عرض مصر المعاونة على ليبيا جاء متأخرا أو غير واضح مما برر لحكامها أن يضطروا إلى قبول الإعانة البريطانية ثم المعاهدة إذا صح ما نشر عنها فربما تكون أسوأ من معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش . وليست أقل في نتائجها من الحمايات المفروضة على المشيخات العربية في الخليج الفارسي وفي منطقة عدن » .

واستطرد الرجل يقول :

« ومع ذلك فقد كانت الجامعة العربية وفي مقدمتها مصر تعلم منذ زمن طويل بأن عجز الميزانية قد يكون سببا يتذرع به المستعمر أو المستضعفون من

لحكام مصر [illegible] فى [illegible] [illegible] [illegible]
سنة ١٩٤٧ . وأرادت مصر وجامعة الجامعة العربية أن [illegible] الأمم
المتحدة مكانه لمصر فى ميزانية ليبيا [illegible] فى [illegible]
[illegible] لى حاولت إشعالها وأوجبت [illegible] ليبيا [illegible] منها

« فلما عرضت المسألة قال [illegible] الأمم المتحدة [illegible]
أن تمنح وليبيا إلى أن تستطيع تنمية مواردها الذاتية . ورحبت الأمم المتحدة
إلا [illegible] على هذا عليها الضغط والاضطراب حتى أنها أو حرمت إلى الوفد
الليبى الاعتراض على تقرير العون المالى من الأمم المتحدة بدعوى أن ذلك
يعتبر تدخلا فى استقلال ليبيا . ووضح السيد عبد المنعم مصطفى بذلك الاعتراض
[illegible] فى الأمم المتحدة [illegible] هذه الاعتراض لا يمكن أن يكون معبرا عن رأى
الليبيين ، بل هو بإيعاز وضغط من بريطانيا على الوفد الليبى . وبعد أن كادت
تصدر من الأمم المتحدة بالعون المالى لليبيا اضطررنا للاكتفاء بالمطالبة بالعون
الفنى ، ووافقت الأمم المتحدة بأكثرية ساحقة على ذلك على أن تحتفظ ليبيا
بالحق فى طلب المعونة المالية من الأمم المتحدة ، وبذلك بقى أمام ليبيا [illegible]
[illegible] للتخلص منه من محاولات التى [illegible] الإنجليز لإجبارها على بيع استقلالها
نظير أى عون مالى .

« وفى نفس الوقت [illegible] شخصيا جهود كبيرة بوساطة الطرق
الدبلوماسية وغيرها حتى نجحت فى إقناع المسئولين فى الحكومة الأمريكية
على الموافقة على دفع تعويض مالى إلى ليبيا قيمته ١٠٠ مليون دولار نظير
استخدام مطار الملاحة ؟ وقد أبدت الدوائر الأمريكية استعدادها للتفاهم مع
الليبيين فى هذا الشأن . واتصلت مع رئيس الحكومة الليبية وبعض وزرائه
وذكرت لهم إمكان الوصول إلى هذا التعويض الذى يضمن لليبيا سد العجز

في ميزانيتها فترة طويلة من الوقت دون أن تحتاج إلى حمل أو عون من أحد
ثم [illegible] بعد ذلك أن الإنجليز قد امتنعوا من دفع المساعدات حتى تم [illegible]
الولايات المتحدة والحكومة الليبية على أن تدفع الأولى ربع مليون دولار
فقط سنوياً نظير استخدام مطار الملاحة ويقع في طرابلس »

ونظراً لخطورة هذه الحالة التي أدى إليها السيد [illegible] رأى
رأينا [illegible] أن نعود إلى وثائق الأمم المتحدة حتى نقف على الموضوع [illegible]
[illegible] من [illegible] . ففي [illegible] فبراير من عام ١٩٥٢
[illegible] الجمعية العامة قراراً [illegible] الفقرة الثالثة [illegible] من المجلس
الاقتصادي والاجتماعي أن يدرس بالتشاور مع الحكومة الليبية الوسائل
التي [illegible] معونة إضافية بناء على طلب حكومة ليبيا [illegible]
ترويج التنمية الاقتصادية والاجتماعية [illegible] الأساسية والعاجلة على
أن [illegible] المجلس في الاجتماع [illegible] حسب [illegible] الشروط [illegible] من
[illegible] هذا الغرض

[illegible] الأمين العام للأمم المتحدة رسالة
في ١٦ إبريل ١٩٥٢ إلى رئيس وزراء ليبيا ووزير خارجيتها [illegible]
أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي [illegible] موضوع [illegible] وذلك في دور
[illegible] ، [illegible] أن هذه المسألة [illegible] والأربعين
من جدول أعمال المجلس . وفي ٢٢ [illegible] الحكومة [illegible]
تطلب إرجاء بحث الموضوع إلى الدورة التالية . وحجتها في ذلك أنها مشغولة
بوضع برامج [illegible] حيث تمكنها [illegible]
لازمة ؛ [illegible] من خطاب الحكومة :

« وفي اعتقادي أنه [illegible] من الأمور [illegible] لأوانها [illegible]
من جانب حكومتي ، أن [illegible] إلى الأمين العام [illegible] مذكرة [illegible] فيها

وجهات نظرها في موضوع ، إذ قد تحتوى مثل هذه المذكرة على بعض الأسباب التي سأوضحها .

« لأنكم تعلمون أن حكومتي مشغولة تماما بمشروعات التنمية ، والتي تتولى وضعها أو بدأت في تنفيذها الهيئات الآتية :

ا) مكتب المعونة الفنية التابع لهيئة الأمم المتحدة .

ب) إدارة المعونة العامة الليبية ـ الأمريكية .

حـ) الهيئة الليبية للتنمية والاستقرار .

د) الهيئة المالية الليبية .

« وعلاوة على ذلك فقد تكونت لجنة للتخطيط الاقتصادي وعهد إليها بوضع خطط للتنمية لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة ، ولهذا فإنه ليس بمتعذر أن تقرب من إمكانيات هذه الهيئات ستكون كافية لإشباع مطالب ليبيا خلال السنين القادمة ، وما إذا كانت هناك ثغرات ثم ما طبيعة هذه الثغرات .

« وإني لأكون شاكراً للمجلس لو استطاع أن يرجئ إلى العام القادم بحث مسألة المساعدة الإضافية لليبيا ، إذ منذ الآن حتى ذلك الوقت يكون في وسعنا تقديم مذكرة مبنية على أساس من الحقائق » .

وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقف مندوب مصر وألقى تعقيباً يشتمل على الملاحظات والحقائق الآتية :

١) إن المجلس لا يجهل أن الحكومة الليبية بعثت بطلبها هذا بناء على مشورة المستشار البريطاني للشئون الاقتصادية ؛ ثم قال المندوب المصري إن ليبيا تلجأ إلى طلب المساعدة من المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وهذه الدول الثلاث قدمت إلى Libyan Development and Stabilisation Agency ١٠٥٠٠٠٠، ١٠٠٥٠٠٠٠، ٣٨٠٥٠٠٠ جنيه على التوالي .

٢) ويؤكد ممثل مصر أن الاتفاقات الثنائية لا يمكن أن تحل مشكلة — بشأن الثنائية العامة والعجز في الميزانية. ثم يذكر المجلس بالاقتراح الذي سبق أن تقدم به مندوب الأمم المتحدة في ليبيا بشأن وضع المساعدات التي تقدمها دول أخرى في حساب خاص يشرف عليه ممثل هيئة الأمم العام. وإن الإجراءات التي من هذا النوع تهدف إلى تجنب الأخطار الناجمة من سلطة تسود أية حكومة أجنبية.

٣) بحث ممثل مصر نظر المجلس إلى العجز في الميزانية الليبية والذي تسده حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا وفقاً لاتفاقات عقدت بينهما وبين الحكومة في ١٣، ١٤ ديسمبر ١٩٥١ وينتهي مفعولها في ٣١ مارس ١٩٥٣. وإزاء هذا الموقف يتعين على المجلس أن يواجه المسئوليات الملقاة على عاتقه بأن يبحث عن الوسائل الصحيحة من أجل إيجاد الحل الذي يتفق مع روح ونصوص القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة. وفي حالة عدم وجود مثل هذا الحل أهاب المندوب بالمجلس بحث الاقتراح الذي سبق أن تقدم به مندوب الأمم المتحدة في ليبيا، لأنه اقتراح ذو صبغة دولية ويسمح بالمحافظة على استقلال ليبيا الاقتصادي والسياسي.

٤) ويختم ممثل مصر محذراً من الخطر الذي يتعرض له استقلال الدولة الليبية لأنها بسبب عدم وجود حل ذي صبغة دولية تماماً، قد تجد نفسها مضطرة إزاء العجز في ميزانيتها إلى تجديد الاتفاقات الثنائية التي سبق عقدها قبل حصول ليبيا على استقلالها؛ وفي ذلك إلى كل إبعاد عما يتعارض مع المصالح الحقيقية لهذا البلد.

ثم وقف ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وأيد إرجاء نظر موضوع المساعدة إلى دورة المجلس في سنة ١٩٥٣. وهنا طلب مندوب مصر تحديد

وأرجع ممثل [illegible] المجلس أقر [illegible] الخاص
بالتأجيل وذلك بأغلبية ١١ صوتاً ضد صوت واحد [illegible]
من التصويت والصوت الوحيد الذي عارض هذا هو صوت [illegible]
ممثلها بأن الحكومة [illegible] لاعتمادها [illegible]
[illegible] المجلس الاقتصادي والاجتماعي [illegible] المساعدة [illegible]

ومن الخلاصة التي أوردناها بهذا الشأن نصل إلى الحقائق التالية :

١) إن الحكومة الليبية هي [illegible] التأجيل وهي [illegible]
في [illegible] على إعلان [illegible]

٢) إن هذا الأمر كان [illegible] المستشار الاقتصادي [illegible]

٣) إن طلب التأجيل إلى دورة المجلس في سنة ١٩٥٣ [illegible]
لغرض قيام الهيئة الدولية [illegible] المعونة المالية .

[illegible] أن الاعتمادات [illegible] التي أشار إليها ممثل [illegible]
[illegible] في ٣١ مارس ١٩٥٣ ، وأن المعاهدة البريطانية [illegible] تتحدث عن
[illegible] معونة مالية سنوية [illegible] من أول إبريل ١٩٥٣ .

وقد [illegible] على إعلان المعاهدة [illegible] السيد عبد الرحمن عزام
[illegible] إلى جريدة « المصري » [illegible] فيه [illegible] وصراحة عن
[illegible] الحرب العالمية الثانية فقال :

« لا نستطيع في مثل هذا [illegible] بعض الأسباب والدوافع
المعاهدة الحالية من غير الإشارة إلى الاتفاق الذي وقع في لندن سنة ١٩٤٧
[illegible] الأثر [illegible] على [illegible] أولي الأمر في ليبيا [illegible] . وقد
تم الاتفاق المشار إليه بين السيد إدريس السنوسي الملك [illegible]
وبين حكومة بريطانيا [illegible] لندن سنة ١٩٤٧ . ولقد أرادت

الحكومة البريطانية أن تواجه الجامعة العربية والعالم بأمر واقع فى برقة فأقامت حكومة على رأسها الأمير السنوسى ووزارة [illegible] وعاد [illegible] ودعت الأمير إلى لندن حيث أمضى اتفاقية [illegible] فى سنة ١٩٤٧ [illegible] الحكومة البريطانية وكانت على [illegible] وقد [illegible] السيد إدريس السنوسى [illegible] فى الأمر كثيرا [illegible] توقيعه بالحروف الأولى [illegible] الأستاذ [illegible] نائب رئيس الوزراء الحالية فى [illegible] كان [illegible] واحتج [illegible] هذا الاتفاق.

ولما عرضت الجامعة العربية [illegible] فى الأمم المتحدة أصبح استقلال [illegible] ووحدتها أمرا واقعا [illegible] تحت رئاسة [illegible] الأمير [illegible] فى [illegible] قرارها بالاستقلال والوحدة تقدمت الحكومة البريطانية لمصر [illegible] فى سنة ١٩٤٧ [illegible] إدريس السنوسى حتى تكون [illegible] القرار [illegible] لهذا الاتفاق [illegible] وضع أسس الاستقلال [illegible] ودستور الأمة الليبية [illegible] الجامعة العربية [illegible] مساهمة فى [illegible] الحكومة [illegible] أنه لا يعرف [illegible] قرارات الأمم المتحدة [illegible] اعتراف.

ومن الأقوال التى تمثل ما كان من قادة الأمة [illegible] قادة ثورة فى مصر والأستاذ عبد الرحمن عزام الأمين العام [illegible] لجامعة الدول العربية وهو الرجل الذى عاصر التطورات فى ليبيا منذ [illegible] بالاحتلال الإيطالى سنة ١٩١١ ، وكذلك [illegible] التى أوردها [illegible] الرسمية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى [illegible] لهيئة الأمم المتحدة [illegible] دول واضحة [illegible] من الحقائق [illegible] والاستعمار [illegible] الكثير من الأضواء على الظروف والملابسات التى ظلت تتجمع وتتراكم

في الوقت توقيع المعاهدة خالفة بين المملكة المتحدة ومملكة ليبيا المتحدة

أولا — إن جوهر المسألة كلها ليس متعلقا بشكر يقدمونه من بنى الدولة العربية الناشئة، ولكنه يقوم على أساس عقد خاص يربطها بعجلة الإمبراطورية البريطانية. وليست فكرة هذا التعاقد بنت اليوم أو وليدة شعور مفاجىء بحدة العطف على البراءة الليبية. ولكنها ترجع إلى ست سنوات مضت حين دارت المحادثات بين البريطانيين وفريق من القادة الليبيين ذوى المقام والمكانة والنفوذ فى بلادهم وانتهى الأمر بتوقيع اتفاق فى لندن فى سنة ١٩٤٧ يخول إلى جانب السيد إدريس السنوسى (ملك ليبيا الحالى) توقيع الأسناد لكنه نائب رئيس الوزارة الحالية التى وقعت المعاهدة الأخيرة. ولا ريب أن الثمن الذى عرضته بريطانيا مقابل اتفاق لندن سالف الذكر ينحصر فى كفالة العرش للسيد السنوسى. كما أنها أرادت من ورائه أن تجد سندا تعتمد عليه فى المستقبل. والاتفاق المذكور باطل من الوجهة الدولية لأن الحكومة المؤقتة التى أقيمت فى برقة حينئذ بتأييد الادارة البريطانية لم تكن لها صفة شرعية وبذلك لم يكن للسيد السنوسى وأعوانه من صفة حقيقية معترف بها ليعقدوا اتفاقا يفرض على البلاد أو أى جزء منها التزامات يقيدها فى المستقبل. ومما يزيد فى بيان عدم مشروعية ذلك الاتفاق أن ليبيا لم يكن قد تقرر مصيرها بعد أن تنازلت عنها إيطاليا أثر هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية.

ثانيا — حين طلبت جامعة الدول العربية من الأمم المتحدة تقديم العون المالى اللازم إلى ليبيا لقى الطلب ترحيبا وارتياحا من جانب أغلبية الأعضاء، وصدر قرار بالفعل من الجمعية العامة يطلب فيه من المجلس الاقتصادى والاجتماعى دراسة الأمر واتخاذ القرار اللازم. ولكن

سرعان ما نجد أنفسنا أمام موقف باعث على الغرابة والشذوذ ، فحسب مصادر الأمم المتحدة أن الحكومة الليبية رغبت في الحصول عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة بطلب تأجيل بحث مسألة المعونة المالية إلى دور انعقاده في عام ١٩٥٣ . لأنها لا تستطيع أن تقدر تماما مبلغ حاجتها إذ ما زالت (وقتذاك) مشغولة بوضع البرامج اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويحدثنا عزام أن الوفد الليبي أبدى اعتراضا على تقديم مثل هذه المعونة المالية بحجة أنها تنطوى على تدخل من جانب الأمم المتحدة في شئون بلاده . ولا ريب أن الحجة الأخيرة غير مقنعة إطلاقا لأن الأمم المتحدة هي التي قررت قيام دولة ليبية لها استقلالها وسيادتها ، وهي مسئولة عن رعاية هذا الاستقلال من نواحيه السياسية والاقتصادية . وذلك بكافة الوسائل التي تراها مؤدية إلى الغاية . وإن التاريخ القريب ليمدنا بما نضرب به مثلا من هذا القبيل حيث سبق لعصبة الأمم ، بعد الحرب العالمية الأولى ، أن قدمت الكثير من ضروب المساعدة المالية إلى النمسا لما تحرجت أحوالها الاقتصادية خشية أن يترتب على استمرار الأخيرة وازدياد حدتها وقوع دولة النمسا فريسة لجارتها الأقوى ألمانيا وكانت معاهدات الصلح قد نصت على منع انضمامهما .

ثم . . فماذا يرى البعض في المعونة المالية تقدمها الأمم المتحدة تدخلا في شئون البلد المستفيد ، ولا يرى ذلك بالنسبة للمعونة الفنية التي تقدمها المنظمة الدولية وكذلك إدارة النقطة الرابعة الأمريكية ، وكلا الأمرين الأخيرين قد قبلتهما ليبيا ؟ وأيهما يفتح الباب للتدخل ويمهد الطريق للمساس ، أن تأتى المعونة المالية من هذه الهيئة العالمية المنصفة أم من دولة أو دولتين لكل منهما مطامع في ليبيا . ولها كذلك قوات عسكرية مرابطة في البلاد على غير رضاء من الشعب نفسه ؟ .

وثمة مسألة أخرى جديرة بالنظر العميق وهي المتعلقة بسياسة الحكومة

ليبيا من برقة بحث مسألة المعونة إليها إلى دور [illegible] عرض الاقتصادى والاجتماعى إلى العام الحالى (١٩٥٣) . إن الجهة التى [illegible] هذا اتطلب [illegible] مع [illegible] الإنشاء . [illegible] أن هذه الهيئات [illegible] عدم وضع خطط التنمية الاقتصادية وادخرته لأجل [illegible] . ولكن المشكلة [illegible] التى [illegible] في العصر الحاضر في [illegible] بصفة خاصة ، وهذا هو الأمر الذى كان من المتوقع علماً أن [illegible] الحكومة واضحاً أمام المجلس [illegible] وأكثر من هذا كله ، [illegible] للحكومة الليبية أن [illegible] مع كل من [illegible] في ديسمبر ١٩٥١ ويتعين على [illegible] كل من [illegible] . [illegible] نعم في الوقت نفسه أن الأجل المحدود [illegible] الاتفاق [illegible] في ٣١ مارس ١٩٥٣ وإذن [illegible] تواجه ظاهرة [illegible] وهى العجز الثانى ، [illegible] إذن [illegible] وهى تعرف أن دور الانعقاد [illegible] في أكتوبر من سنة ١٩٥٣ أى بعد انتهاء مفعول الاتفاقين [illegible] ليبيا [illegible] من الأمم المتحدة معونة [illegible] . ولنفرض كذلك أن الأحزاب [illegible] في هذه الحالة من [illegible]) ، فإن الحكومة الليبية كانت تستطيع [illegible] من فوق هذا المنبر [illegible] وقد [illegible] السامى الذى فرزته هذه الأمم المتحدة والتى هى ملزمة أدبياً [illegible] على الأقل [illegible] وحدته .

ثالثاً . يحدثنا الأستاذ عبدالرحمن عزام أنه وفق فى إقناع الدولة الأمريكية بدفع مبلغ ١٠٠ مليون دولار إلى الحكومة الليبية [illegible] استئجار مطار « الملاحة » فى طرابلس . [illegible] المفاوضات [illegible] قام بها فى

المشروع الليبي . وسواء كانت مخطئة أو مسئولة فعلا عن حدوث هذا العجز إلى ربع مليون دولار أمام الدولار الأمريكية عجب ! كيف حدث في اقتصاد … الذي لا يمكن أن يرقى إليه الريب أن مبلغ ربع مليون دولار … إلى أمد محدد . ولو أن الحكومة الليبية كانت حريصة فعلا على استقلال … وسياسته لأصرت على رقم أكبر حيث … لتحرق … إذ كان من رأيها استحالة رفض التأجيل . إنما نتساءل فعلا عن السبب في هذا الوضع الذي دل وراء تأخير معدل الملاحة ؟ فهل تساءلت مثلا الولايات المتحدة عن أسباب تفوق ما حصلت عليه بريطانيا من وراء المعاهدة الأخيرة ثم على أي أساس تلك ليبيا مثل هذا التأخير لقواعدها وما الذي جناها من قبول مثل هذا الاتجاه الخطيرة ؟ إن هذا وغيره من الأسئلة التي تتطلب الإجابة الواضحة الصريحة .

وبعد … فقد أوضح حسن إبراهيم في تعقيبه الذي أوردناه أن مصر (بالرغم من الضيق الذي خلقه لها العهد البائد) قد عرضت على جارتها … بلاغ العرض أن … في ميزانيتها الأخيرة من عجز … ذلك حدث في الوقت … فماذا إذن لم تقبل الحكومة الليبية العرض المصري إذا كانت صادقة حقا في زعمها أنها اضطرت — تحت الحاجة — إلى توقيع المعاهدة مع بريطانيا ؛ إن مخالفة العرض الذي تقدمت به مصر أو … من مواجهته . كل هذا يعني أن نؤكد أن المباحثات مع بريطانيا كانت تدور فعلا في دائرة … أو أنها … في مرحلتها النهائية … حلقة أخيرة في سلسلة بدأ التفاوض في صنعها من سنوات . وعلى … أن السلطات الليبية كانت مصممة فعلا على قبول المعاهدة مهما كانت الاعتراضات التي تثار حولها . ورأي أن … أنه يقوم على أساس لاتفاق غير المشروع الذي تم في …

سنة ١٩٤٧ . بل وقد أوضحت في الفصل الثاني من هذا الفصل ما أوردته لجنة التحقيق في تقريرها من أن السيد السنوسي يريد التحالف مع بريطانيا العظمى ، كما بينا كيف حاربت السنوسية إلى جانب هذه الدولة الأخيرة منذ ابتداء الحرب العالمية الثانية .

خامساً : لقد انضمت ليبيا إلى جامعة الدول العربية في مارس الماضي ورحب بها الأعضاء ترحيباً صادقاً آملين أن يكون هذا الانضمام مصدر قوة للجامعة وأن يكون وسيلة فعالة للمحافظة على الاستقلال الذي حصلت عليه ليبيا حديثاً . ولا ريب أن الحكومة الليبية تواجه ما تسميه العجز المالي في ميزانيتها ، فلماذا لم تحاول أن تطرح الأمر على بساط المناقشة مبينة أن السكوت أو التردد من جانب هذه الهيئة لا بد وأن يلقي بليبيا في أحضان الاستعمار البريطاني ؟ لو أنها فعلت ذلك وتجاهلت الجامعة أو رفضت لعرف الرأي العام العربي حقيقة الأمر . ولكن ، هل كانت الجامعة تقف مثل هذا الموقف ؟ إننا نجد من العسير علينا تصوره ، فدول الجامعة قد تحملت الكثير من أجل محاولة إنقاذ فلسطين ، وما زال العراق مثلاً مصراً على منع البترول من الوصول إلى معمل التكرير حيفا في إسرائيل ، وقد لقي بسبب ذلك عنتاً مادياً إلى حين قريب . وأكثر من هذا فإن مصر التي ضحت من أجل فلسطين بنحو مائة مليون جنيه قد عرضت بالفعل على حكومة ليبيا سد العجز في ميزانيتها الأخيرة . بل إننا لنؤكد للمسئولين في ليبيا أنه لو أن مساعيهم للحصول على العون المالي من الجامعة العربية أو الأمم المتحدة (بفرض أنهم قاموا بها) قد أخفقت فإن الشعوب العربية نفسها كانت تبادر من جانبها إلى جمع المال اللازم ولتاريخ شاهد على صحة هذا فالشعب المصري ، على ما يقول السيد عبد الرحمن عزام ، استطاع في سنة ١٩١١ أن يقدم إلى المكافحين الأحرار في ليبيا مبلغ ٦٠٠،٠٠٠

حنيه (أى ما يوازى ثلاثة ملايين اليوم) دون أن تساهم فيه مليم الحكومة المصرية التى كانت فى ذلك الحين تحت الإشراف البريطانى المباشر . والخلاصة أن المسئولين فى ليبيا لم يطرقوا مختلف الأبواب ولم يلجأوا إلى السبل الأخرى التى لا تهدد استقلال بلادهم بأى حال من الأحـوال ، بل لعل الأدنى إلى الصواب والدقة فى التعبير أنهم تعمدوا عدم الالتجاء إلى الوسائل التى ألمحنا إليها .

ثم ما حقيقة هذا العجز المالى ؟ إن الذى نعرفه من واقع الاحصائيات أن الحالة فى ليبيا قد تحسنت كثيراً خلال السنوات الماضية ، وإن فى البلاد ثروات دفينة يمكن استغلالها لزيادة الثروة الأهلية والدخل القومى وبالتالى إيرادات الحكومة . فيكون صحيحا الزعم بانعدام التناسب بين مصروفات الحكومة وإيراداتها أى أن الأولى تربو على الثانية ، فهل نقول إن السياسة الحكيمة كانت تقضى باتباع مبادىء التقشف ولو إلى حين وذلك بالعمل على خفض المصروفات غير الانتاجية لفترة معينة إذا كان الإسراع فى تنفيذها يتم على حساب استقلال البلاد وسيادتها . وأخيراً ... وليس آخراً ... ما السبب فى تضخم المصروفات على هـذا النحو ؟ هنا يقول عضو بمجلس الثورة المصرية « هل حقيقة هناك عجز فى الميزانية الليبية أو هناك ما تخفيه الأخبار ... والجواب طبعاً أنه ليس هناك عجز فى الميزانية الليبية لو أحسنوا التصرف فى الدخل وتجنبوا الإسراف فى مرتبات البريطانيين » .

ويقول عبد الرحمن عزام [1] :

---

(١) جريدة المصرى (١٩٥٣/٨/٤)

إذا كانت مظاهر الملكية ومظاهر الحكومة وشئون الحكم يتولاها عدد
من أي مورد مستمر ، ومن معقولا أن تكون لنا وزارات متعددة ومجالس
نيابية متنوعة ، يتقاضى أعضاؤها من المرتبات فوق ما يتقاضى أعضاء هذه المجالس
في مصر والبلاد العربية الأخرى وأن نضخم الإدارة ، وأن نمنح موظفين
الأجانب فيها مثل ما كانوا يتمتعون به في مصر قديما .. مصر أخصب البلاد
وأغناها ، تدفع مرتبات أقل للأجانب والموظفين وشروحها .. من ليبيا التي
في أشد الحاجة لمليم في ميزانيتها » .

ومعنى هذا أن العجز المزعوم ليس ظاهرة طبيعية وإنما هو وليد نظام
الحكم السائد في البلاد اليوم بسبب المغالاة في تكاليف المظاهر الملكية
والإدارة ، وتعدد الوزارات والمصالح ، وارتفاع المرتبات والمكافآت فوق
طاقة بلاد أغنى بكثير من ليبيا . فلو أن حكومة ذلك العهد اتخذت سياسة
تقشف في الإنفاق غير الإنتاجي لما كان هناك عجز بالمرة ، ولما كانت ثمت ضرورة
إطلاقا لطلب العون من بريطانيا مثل هذه الاتفاقيات المجحفة في شأنها . والحق
ما أشبه الليلة بالبارحة .. ففي عصر إسماعيل صرفت الإدارة الخديوية الرغم
تبسطي في البذخ والإسراف وعمدت إلى الاقتراض من الخارج وأضاعت
استقلال البلاد المالي ليعقب ذلك احتلال مصر في عهد ابنه توفيق . وكنا نود
لو أن حكام ليبيا الجدد قد طالعوا التاريخ وعرفوا كيف يوقع الإسراف البلد
في شراك الاستعمار .

وزير خارجية ليبيا تحدث

كان من الطبيعي بعد نشر نصوص المعاهدة وسائر البيانات التي أدلى بها قائد الأسراب حسن إبراهيم ما سبق لنا إيراده، أن تثور خواطر الأحرار في ليبيا ذاتها، وأن يحاول البعض معرفة الحقائق الكامنة وراء هذا كله.

وتقدم السيد محمود أبو شريدة، عضو مجلس النواب الليبي، بسؤال إلى وزير الخارجية عما إذا كانت الحكومة الليبية قد تقدمت بطلب المساعدة المالية إلى إحدى الدول العربية وعما إذا كانت إحدى الدول أو الجامعة العربية عرضت مساعدتها على الحكومة الليبية، وهنا أجاب الوزير الليبي بما يلي.

« إن مسألتي إنشاء عملة ليبية وسد عجز ميزانية ليبيا كانتا من أهم المسائل التي شغلت بال المستر بيلت مندوب الأمم المتحدة في ليبيا منذ عام ١٩٥٠ وبعد أن عرض المندوب المسألتين على مجلس الأمم المتحدة لليبيا أوصى المجلس المندوب أن يدخل هاتين المسألتين في نطاق مهمته، وبناء على ذلك طلب المستر بيلت بواسطة الأمين العام أن يزوده صندوق النقد الدولي بخبيرين لتقديم المساعدة إليه. واتضح للمندوب فيما بعد أن الأمر يتطلب محادثات رسمية وطلب من حكومات المملكة المتحدة وفرنسا ومصر وإيطاليا والولايات المتحدة تعيين خبراء منها للاجتماع به ولبحث شئون ليبيا النقدية وشئون ميزانيتها

واجتمع خبراء هذه الحكومات في جنيف من ١٤ إلى ١٦ مارس سنة ١٩٥١، وفي جنيف من ١١ إلى ٢٨ أبريل ومن ٢٩ مايو إلى ٩ يونيو ومن ٥ إلى ٧ يوليو ومن ٢٤ إلى ٢٩ سبتمبر من نفس السنة ولم ترسل الحكومة المصرية سوى مراقب إلى دورات هذه الاجتماعات وامتنعت عن الاشتراك بتاتا في الدورات الأخيرة منها، وفي الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء كررت حكومة المملكة المتحدة ما سبق لها أن عرضته من استعدادها لسد عجز الميزانية وسند العملة الليبية وانسحبت فرنسا كما انسحبت إيطاليا وذكرت الولايات المتحدة

أن يشتركوا في مساعدة ليبيا عن طريق برامج بعثة الرابطة وصرح مراقب مصر بأن حكومته على استعداد مبدئيا للمساهمة في سد عجز الميزانية .

« بيد أنه في ختام الاجتماعات تلقى المراقب المصرى برقية من وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥١ جاء فيها أن مصر لا تستطيع أن تقدم أية مساعدة تقترح لصالح ليبيا إلا على أساس دولى .. ومعنى هذا أن الأمم المتحدة كان عليها أن تتولى مباشرة الاشراف على شئون ليبيا المالية الأمر الذى كان متعذراً . وكذلك رفضت مصر فى نفس التاريخ الاشتراك فى أى عمل يتعلق بالعملة الليبية إلا على أساس دولى . هذا ووجهت وزارة الخارجية الليبية بتاريخ أول مارس ١٩٥٢ إلى الحكومة المصرية عن طريق وزير المفوض بليبيا دعوة للاشتراك فى وكالة التنمية والاستقرار الليبية وكررت أنا شخصيا الدعوة إلى وزير الخارجية المصرية فى شهر ديسمبر الماضى لاشتراك مصر ولو رمزيا فى الوكالة ولكن مصر لم تبد أية رغبة فى تلبية الدعوة .

« ولما كان هذا موقف مصر وهى الدولة العربية الوحيدة التى كانت ممثلة فى مجلس الأمم المتحدة بليبيا والدولة العربيـة التى كان فى استطاعتها مساعدة ليبيا ولما كان هذا موقف الدول العربية الأخرى قبلت الحكومة الليبية العرض الوحيد الذى كان أمامها وأخذت بالنتيجة التى خرجت من سلسلة الاجتماعات المالية التى عقدها مندوب الأمم المتحدة ، وعقدت الاتفاقية المالية المؤقتة مع المملكة المتحدة التى تشمل ترتيبات ضمان العملة الليبية . ولم نجد مناصا من سلوك هذا الطريق ولم تر الحكومة أى داع لأن تتقدم إلى أية دولة عربية أخرى بطلب تسديد عجز الميزانية الليبية .

« أما فيما يختص بالشق الأخير من السؤال فان الحكومة الليبية لم تتلق أى عرض رسمى لسد هـذا العجز من أية دولة عربية أو من جامعة الدول

العربية . على أن كثيرا من الإشاعات تدور منذ شهرين تقريبا مدارها أن الحكومة المصرية قد عرضت على الحكومة مساعدة مالية . والذي أعلمه عن الموضوع أن حضرة وزير مصر المفوض بليبيا قد نقل إلىّ قبل تقديم أوراق عماده بصفة غير رسمية ، وذلك في يوم ٢٦ مايو الماضي إذ كنت على أهبة السفر إلى لندن — أن الحكومة المصرية على استعداد لتقديم مساعدة مالية لليبيا لسد عجز ميزانيتها بشروط يتفق عليها منها اشتراك الحكومة المصرية على نطاق أوسع في المبرمجة وعدم الاتفاق أي مبلغ على رواتب فئة معينة من الموظفين الأجانب في الحكومة الليبية .

«وبالرغم من ترددي مرارا على مصر في الستة الأشهر الماضية وإقامتي فيها إقامة طويلة نسبيا في كل رحلة ، وبالرغم من مقابلاتي لرجالات مصر المسئولين لم يفاتحني أحد في أمر تقديم المساعدة المالية لليبيا ونبهكى قولهم — بالحصرات السيدة بأمر على جانب من الخطورة لم أكن أتوقعه . . من مصر الشقيقة ، وهو المطالبة بتنازل ليبيا لها عن بعض أجزاء من أراضي الوطن المقدس ولا سيما الجغبوب الغالية على نفس كل ليبي. وقد شنت مصر حملة دعاية شعواء على أساس التلويح بالمساعدة المالية من مصر عن طريق الصحافة والإذاعة وفي دخائلها يطرق شيء كثيرا ما خرجت عن الطرق المتبعة بين دولتين مستقلتين .

«وبالرغم من هذا تعاضينا مؤمنين أن مصر الشقيقة في عهدها الجديد وقد تولى شئونها رجال لمسنا فيهم كل عطف على ليبيا سيقدرون ظروفنا وتعين أن ليس في صداقة بلادنا لبريطانيا ضرر على مصر أو البلاد العربية الأخرى أيا كان وقد اتخذنا لذلك كل حيطة في نصوص المعاهدة والاتفاقيتين . والواقع أن في المادة الرابعة من المعاهدة والتي تنص على أن ليس في المعاهدة ما يخالف ميثاق جامعة الدول العربية ، ضمانا كافيا على ذلك ومهما يكن من شيء فإننا عازمون بموجب نصوص هذه المادة على ألا نسمح بأي حال بأن يكون أو

[illegible] بلادنا [illegible] مصر لأخواننا العرب . وسنستمر على التعاون مع الدول العربية الشقيقة ومع مصر خاصة تعاونا تاما كاملا على الأسس التى سرنا عليها حتى الآن والتى نأمل أن تنمو باطراد بين البلدين » .

تعقيب مصرى :

وما كادت جريدة «المصرى» تلقى إجابة وزير خارجية ليبيا سالفة الذكر حتى سارعت إلى عرضها على قائد الأسراب حسن إبراهيم الذى عقب عليها بقوله :

«كرر السيد رئيس وزراء ليبيا ووزير خارجيتها فى إجابته أن مصر على وجه الخصوص والدول العربية على وجه العموم لم تقدم أى عرض لسد العجز فى الميزانية الليبية سوى أن وزيرنا المفوض هناك أخطره بحديث يوم ٢٦ مايو [illegible] بصفة غير رسمية وشروط أوضحها . وإنى من جانبى أكرر التأكيد بأن مصر قامت بالخطوة الأولى من جانبها إذ تقدمت بعرض لسد العجز فى الميزانية الليبية لشخصية ليبية كبيرة محترمة مسئولة وقمنا بهذه الخطوة مرتين ولم تكن المرة الثالثة التى قام بها وزيرنا المفوض فى ٢٦ مايو والتى ذكرها سيادة رئيس الوزراء . فكانت المرة الأولى فى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ وقد قدمها أنا شخصياً إلى هذه الشخصية الكبيرة وكان الرد هو الموافقة المبدئية من جانب هذه الشخصية ووعدها بالاتصال بالحكومة الليبية لإنهاء الترتيبات التنفيذية ـ وكانت المرة الثانية فى يوم ٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بحضور شخصية مصرية كبيرة أيضاً ومع الشخصية الليبية نفسها وكان الرد بالموافقة ـ ولكن إلى الآن لم تتقدم حكومة ليبيا بأى رد سواء بالرفض أو القبول لإمكان السير فى الإجراءات التنفيذية . وهكذا قمنا بواجبنا كاملا ولم تخط ليبيا خطوتها الثانية

«أما الشروط التى طلبناها لسد هذا العجز فكانت التخلص من المستشار

... البريطاني الذي اعتقد عن حق أنه هو السبب في تحرير البلاد وربما [illegible]
وهذه لعبة بريطانية قديمة لربط البلاد الضعيفة بعجلتها . كما طلبنا التخلص
نهائيا من بعض الموظفين الأجانب وهذا طلب طبيعي إذ لا ضرورة أبدا أما
[illegible] وضع ماليا في أيدى بريطانيا غير أنه تعمقه حسب هواها ومشيئتها
على الموظفين البريطانيين بعض ما نحصله من عرق الفلاح المصرى

« أما ما ذكره السيد رئيس الوزراء من مطالبته لنا بالتنازل عن بعض أراضينا
فإنى كنت أحب ألا يتحدث سيادة رئيس الوزراء على هذا المنبر بهذا القول [illegible] في
هذه الصورة المبالغ فيها وليسمح لى سيادته أن أوضح بعض الوقائع في هذه الناحية .

« إن قصة تعديل الحدود المصرية الليبية قصة قديمة طال عليها العهد وكانت
سببا في وقت من الأوقات في تعكير الجو بيننا وبين ليبيا وبالرغم من ذلك
فقد كان موقف مصر مشرفا للغاية إذ قبلت تأجيل هذه المسألة [illegible]
كان الحديث أمام هيئة الأمم حتى لا تعطل البت في قضية استقلال ليبيا والتي
كانت مصر تجاهد في الحصول عليه وفعلا صدر قرار من هيئة الأمم بأن هذه
المسألة تسوى بين مصر وليبيا مباشرة وبقيت المسألة بهذا الشكل معلقة دون
حل إلى أن كان سيادته بمصر .

« ولما كانت سياسة العهد الجديد مبنية على أساس من حسن الجوار وتنقية
الجو وتصفية كل المسائل المعلقة بشكل أو بآخر فقد حادثت فعلا سيادة رئيس
الوزراء في شأن تسوية هذا الموقف وأوضحت له حق مصر في هذه الأراضى
وأنها أخذت منها قسرا وتحت ظروف خاصة معينة وضمت إلى ليبيا وقد أبدى
سيادته بعض اعتراضات شكلية خاصة بموقف إحدى الدول الأجنبية من ليبيا إزاء
تراضينا بهذا الشكل ثم وعدنى سيادته بالنظر في هذا الموضوع وبعد أن حضر سيادته
أراد سيادته أن يذكرنى بأننا قد تحادثنا ثانية في هذا الموضوع الأمر الذي لم يحدث مطلقا
حين بحثنا في هذه الناحية وإننا ما كنا نرجو سوى تنقية الجو من كل شائبة .

« [illegible] من سياستها الأخيرة نحو
ليبيا سوى مساعدة [illegible] أن توضح ذاتها للمسئولين في
ليبيا الأخطار التي تحيق بهم وهذا واجب الخلص الأمين . وبما قدمت [illegible]
كل مساعدة طلبتها وكان في إمكانها تقديمها وما زالت على استعداد لمداومة هذه
المساعدة وتقديم يد العون لعل فيما تقدم ما يساعد ليبيا على التخلص من ربقة
الاستعمار التي ستحيط برقبتها إن لم يتدارك نواب الأمة الليبية الأمر ويرفضوا
التقيد بهذا القيد . والله يوفق الجميع إلى مافيه الخير » .

المعاصرة والجامعة العربية .

طبقا للمادة الأولى من الميثاق تتألف جامعة الدول العربية من الدول المستقلة الموقعة عليه ، ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة وتنص المادة الثانية على أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها

ولما رحب الرأي العام العربي بقيام الجامعة كان يأمل من ورائها إيجاد هيئة ذات صفة جامعة تهدف إلى تحرير العالم العربي من القيود المفروضة على بعض أجزائه من جانب الدول الأجنبية . وإذن في مقدمة الأغراض التي ينبغي أن تسعى إليها هذه المنظمة الإقليمية تحقيق استقلال وسيادة جميع أعضائها في الحال والاستقبال وبذلك يتحقق مفهوم الفقرة الأولى من المادة الأولى وهو أن الجامعة تتألف من الدول المستقلة .

حقيقة لم يكن بعض أعضاء الجامعة عند توقيع الميثاق يتمتعين بالمفهوم الحقيقي والسليم من عبارة الاستقلال والسيادة، ولكننا نعلم بالرغم من ذلك أنهم بذلوا وما زالوا يبذلون الجهود ويستخدمون الكفاح من أجل الوصول إلى أهدافهم القومية ، فطالبت الأمة العراقية بإلغاء معاهدة ١٩٣٠ وأبت أن تقبل البديل عنها الذي أعدته بريطانيا وهو اتفاقية «جبر - بيفن». أما مصر فبعد أن أخفقت عمليا في كسب قضيتها بعد رفع النزاع مع بريطانيا إلى مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ ، ولم تنجح المحاولات التي بذلت بعد ذلك للوصول إلى تسوية سلمية، أعلنت في أكتوبر من عام ١٩٥١ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان لعام ١٨٩٩ ، وهاهي ذي اليوم تعلن أنها لا ترضى بغير الجلاء [illegible]

من أرضها . وفي الأردن حركة قومية قوية ترفض تحكم المعاهدة التي فرضت
على البلاد في عام ١٩٤٨ . ونلاحظ أن هذه الدعوات الداعية إلى التحرر
تلقى التأييد من جانب الشعوب العربية الأخرى ، بل ومن حكوماتها أيضا ؛
وهي تستطيع أن تسير ، مهما كان السير بطيئا ، في الطريق إلى الحرية والاستقلال
والسيادة ، وبذا تزول الروح التي عملت على إنشائها .

وأخيرا انضمت ليبيا إلى الجامعة وكانت قد حصلت على استقلالها بقرار
من الأمم المتحدة ، وبالرغم من وجود قوات أجنبية تعسكر في أجزاء منها فإن
هذا الاحتلال المتولد من ظروف الحرب العالمية الثانية لم يكن ذا صفة شرعية
ومن هنا جاء الترحيب بهذا الانضمام من جانب المملكة الليبية المتحدة . إلا أنه
سرعان ما عقدت هذه الدولة معاهدة مع بريطانيا تعترف فيها بحقوق لا حد لها
للأخيرة وبذلك اندرجت ليبيا بالفعل في عداد المستعمرات أو المحميات . ومن هذا
نستنتج أنه في الوقت الذي يعظم فيه الوعي القومي وتزداد مقاومته ضد الاستعمار
السافر والمستتر ، نجد دولة عربية — ولما يمض على انضمامها إلى الجامعة
شهور قلائل — توقع معاهدة أسوأ بكثير مما نلقاه في الأردن مثلا ؛ وهكذا
كان العمل الذي صدر من جانب هذه الدولة منطويا على تعارض صريح
للاتجاه العربي العام ، بل إنه محاولة للعودة بالقضايا القومية العربية إلى الوراء ،
فكانت المعاهدة تسدد ضربة عنيفة للجامعة وللعالم العربي .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فمعروف أن البلاد العربية تنفر نفورا
تاما من نظم الدفاع المشترك ، سواء أكانت ثنائية أم جماعية من حيث
نطاقها ، وقد رفضت مصر اتفاق صدقي — بيفن لقيامه على أساس هذا المبدأ ،
كما فعل العراق بالنسبة إلى اتفاقية بورتسموث . وأكثر من هذا حين تقدمت
بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بالمقترحات الخاصة بنظم الدفاع

عن الشرق الأوسط ، وتصدت مصر للمشروع تصرح بعدم قبوله وبعد ذلك لم تجرؤ حكومة عربية أخرى على إعلان قبولها له ، وما زال الرأى العام فى العالم العربى عند موقفه هذا ، ولكن الدولة الليبية تخرج على هذا الإجماع العام وتقبل نظام الدفاع المشترك الذى تشتمل عليه معاهدتها الأخيرة مع المملكة المتحدة ، فكان ذلك العمل من جانبها صفعة أخرى موجهة إلى الجامعة والعالم العربى .

وراح المراقبون والمعنيون بالشئون العربية يتساءلون عن موقف الجامعة التى تقرأ فى المادة (١٧) من ميثاقها النص التالى « تودع الدول المشتركة فى الجامعة الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات التى عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها » . وتوجه مندوب جريدة « الأهرام »(١) إلى الدكتور رئيف أبى اللمع الأمين العام المساعد للجامعة العربية يسأل عما إذا كان ميثاق الجامعة يبيح مناقشة المعاهدة الليبية البريطانية فأجاب بالنفى لأن الميثاق لا يبيح للأمانة العامة التدخل فى أمور تمس السيادة القومية لأية دولة مشتركة فيها . وسأل الرجل من جديد . أليس من حق أحد الأعضاء إثارة موضوع المعاهدة فى مجلس الجامعة أو لجنته السياسية فقال « إذا أثار أحد حضرات الأعضاء الأمر فى مجلس الجامعة أو لجنته السياسية فيمكن للحكومة الليبية أو لسائر الأعضاء أن يرفضوا البحث فيه لأنه يخرج عن نطاق ميثاق الجامعة » .

وصدرت « الأهرام » فى اليوم التالى (١٩٥٣/٨/٩) وفيها توضيح الأمين العام المساعد جاء فيه :

---

(١) العدد الصادر فى ٨ أغسطس ١٩٥٣

« إنه وإن لم يكن في ميثاق دول الجامعة العربية مادة توجب على أعضائها عرض المعاهدات التي تعقدها مع الدول الأجنبية على مجلس الجامعة، فإن المادة الثانية من الميثاق التي تنص على أن الغرض من تأسيس الجامعة هو تنسيق خططها سياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها، تسمح لأية دولة من دول الجامعة بإثارة القضية إذا رأت في أية معاهدة من المعاهدات ما يؤثر على سياستها أو ما يمس استقلالها أو يتعارض مع مبادئ الضمان الجماعي الذي عقدته بينها. أما ما يقرره مجلس الجامعة إذا طرح أحد أعضائه مثل هذه القضية، فإن ذلك يعود بالطبع إلى رأي المجلس »

والواقع الذي لا يحتمل الجدل أو النقاش أن المعاهدة الحالية بين ليبيا وبريطانيا :

(١) تمكن للاستعمار في بلد عربي حديث العهد بالحصول على استقلاله بما يتعارض مع روح الميثاق، واتجاه الحركة القومية العربية، كما يضعف من قوة مركز الجامعة.

(٢) وتخلق وضعا جديدا في ليبيا يهدد مصر الواقعة إلى الشرق منها، ويمكن أن تستغله الدول الأجنبية الطامعة.

(٣) وتعترف بقبول مبدأ الدفاع المشترك مع دولة أجنبية وهو أمر تأباه الشعوب العربية. وهنا نلاحظ أن هذا الرفض يستند إلى أن هناك بين دول الجامعة وثيقة هي الضمان الجماعي والذي تنص المادة الثانية منه على ما يأتي: ـــ

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ،

أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً، ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي — عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما ».

إن المسألة أعمق من أن تكون مقصورة على نصوص ومواثيق لأنها تتعلق بكيان العالم العربي وحاضر الحركة القومية ومستقبلها فيه. إن الكثيرين يصعب عليهم تصور معنى التعاون لو سمح لكل عضو أن يتعاقد مع الأجنبي بصورة تسيء إلى مصالح المنظمة كلها، ويرون أن هذه ظاهرة ينبغي أن يوضع حد لها لصالح العرب جميعاً، ومنهم طرفي المتعاقد. الحق، إن الجامعة، أو الشعوب العربية، تواجه اليوم تجربة خطيرة وينبغي أن يرتفع العلاج إلى مستواها.

لقد ذكرت وكالة الأنباء العربية في برقية لها من دمشق بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٥٣ أن بعض المصادر المسئولة في العاصمة السورية تقول إن اتصالات تدور بين المقامات المسئولة في العواصم العربية لاتخاذ موقف موحد من القضية الليبية والسعي لمنع إبرام معاهدة الصداقة والتحالف التي عقدت بين ليبيا وبريطانيا، كما ذهبت المصادر ذاتها إلى أبعد من ذلك فتوقعت دعوة اللجنة السياسية للجامعة العربية إلى الاجتماع للبحث في هذه المسألة.

إننا نكتب هذه السطور ونريد اتجاهاً واضحاً، كما لم نتخذ إجراء معيناً. إلا أننا نلاحظ أن البعض قد يخشى على كيان الجامعة إذا ما أثير موضوع المعاهدة ولكننا نعتقد أن أكثر الخير يمكن أن ينتج من وراء هذا العمل ... ما الفائدة التي تعود على العالم العربي من منظمة تتلقى أمثال هذه اللطمات وتسكت عليها بحجة التمسك بحرفية النصوص والألفاظ؟ إن الجامعة لتخفق في أداء رسالتها الأساسية إذا ما قبلت الأوضاع الفاسدة أو تهاونت في شأنها.

الأهداف الكامنة وراء المعاهدة

عملت بريطانيا منذ القرن التاسع عشر بصفة خاصة تنظر إلى الشرق الأوسط على أنه منطقة نفوذ لها بسبب ما تدعيه من وجود مصالح عسكرية واقتصادية لها . وعملت باطراد على احتلال بلدانه واحداً تلو الآخر كلما سنحت لها الفرص المواتية . فاستغلت الحالة السيئة التي وصلت إليها مصر نتيجة السياسة المالية الخرقاء التي سار عليها سعيد وإسماعيل ، وثورة الشعب في عهد محمد توفيق ضد التدخل الأجنبي والطغيان الداخلي فاحتلتها وراحت تتذرع بمختلف الأسباب والوسائل للإبقاء على احتلالها ، حتى إذا نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) فرضت حمايتها على البلاد ، وهي الحماية التي أبدلت من حيث الإسم فقط بذلك الاستقلال الصوري الذي ورد في التصريح الصادر يوم ٢٨ فبراير من عام ١٩٢٢ . وكذلك انتهزت ما لحق بالدولة العثمانية من هزيمة أسهم فيها العرب بقسط وافر فانتزعت من عصبة الأمم انتدابها (وهو صيغة للاستعمار مهذبة مستحدثة في العلاقات الدولية) على العراق وفلسطين والأردن ، وإن اضطرت — على كره منها — أن تسمح بالشيء ذاته لفرنسا بالنسبة إلى سوريا ولبنان (وذلك تنفيذاً للاتفاق السري المعروف باسم اتفاق سيكس بيكو Sykes-Picot الذي وقعته الدولتان الغربيتان خلال الحرب) .

ونعلم أن إيطاليا أقدمت على غزو ليبيا في عام ١٩١١ ولم تمانع بريطانيا في ذلك العمل حينذاك إذ كانت تأمل من وراء التظاهر بالرضاء أن تحدث

الطليان من دائرة التحالف الثلاثى (مع دولتى ألمانيا والنمسا والمجر) إلا أنه بسبب سياسة موسولينى وأطماعه فى البحر المتوسط وفى شمالى إفريقية وشرقيها أصبحت بريطانيا تنظر إلى وجود دولة أوربية كبيرة فى ليبيا على أنه يبعث خطر شديد على نفوذها ومصالحها فى المناطق الواقعة إلى الغرب من ذلك البلد . ولهذا أنفت دوائرها فى القطر الليبى بعد انسحاب قوات المحور منه ، ولم تعجل فى الخروج منه بشتى الوسائل لأنها كانت تبيت أمراً . فلما تم إعلان استقلاله من جانب هيئة الأمم المتحدة ، وأعقب ذلك قيام حكومة وطنية ، رأت الوقت قد حان لتمثيل الفصل الأخير من الرواية ، وسرعان ما أعلن فجأة فى ٢٩ يوليه من عام ١٩٥٣ أن الدولتين البريطانية والليبية قد وقعتا معاهدة صداقة وتحالف . قلنا إنها أسرعت أن مثلت الفصل الأخير (من وجهة نظرها بطبيعة الحال) إذ الواقع أن المباحثات بين الطرفين — حسبما أوضحنا فى غير هذا المكان — ترجع إلى بضع سنوات خلت .

من هنا نرى أن الاحتلال البريطانى الجديد لليبيا ، أيا كان الاسم الذى يطلق عليه ، يتمشى مع الأهداف التقليدية للسياسة البريطانية إزاء الشرق الأوسط . إلا أننا نلاحظ فى الوقت نفسه أن نفوذ انجلترا فى العالم العربى بوجه عام قد أخذ يتضاءل فى السنوات الأخيرة بسبب قوة المد القومى . وكان من أبرز مظاهر هذا الأمر إقدام مصر فى أكتوبر ١٩٥١ على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان لعام ١٨٩٩ ، وما حدث بعد ذلك من انقلاب فى يوليه سنة ١٩٥٢ أعلن قادته أنهم مصممون على جلاء المستعمرين دون قيد أو شرط .

والواقع أن خروج الإنجليز من مصر مسألة وقت لا أكثر ولا أقل ، وهذه حقيقة يدركها هؤلاء تمام الإدراك ومن هنا وجدوا لزاما عليهم أن يكفلوا لأنفسهم قواعد عسكرية جديدة تكون قريبة من قبرص وساحل ليفانت ، وغير بعيدة عن قناة السويس . ولكننا نرى فى الوقت نفسه أن الوضع الجديد

فى سينا ينطوى على تهديد مصر بعد أن تحصل على استقلالها ، ذلك أن
وجود القوات البريطانية فى ليبيا وشرق الأردن معناه أن تصبح مصر
مهددة من الغرب والشرق . إن انجلترا تعلم أن مصر قوة يحسب حسابها إن
لم يكن اليوم فغدا ، وتدرك أن نجاح مصر فى تحقيق أهدافها القومية خطر يهدد
نفوذ الاستعمار البريطانى فى العالم العربى ؛ ومن هنا يحرص الانجليز على هذا
التهديد وهذا يفسر لنا ما عملوه من قبل مع غيرهم من الدول الكبرى على خلق دولة
اسرائيل ليتخذوا منها أداة للضغط على مصر خاصة والعرب بوجه عام من حين لآخر .

ومن ناحية ثانية . لقد أعلن قيام ليبيا رسميا يوم أول يناير من عام
١٩٥٢ ومع ذلك مضى عام وأكثر من نصف عام قبل أن يذاع أن المباحثات
بينها وبين بريطانيا قد انتهت بتوقيع معاهدة للصداقة والتحالف . والسؤال
الذى يتبادر إلى الذهن هو : لماذا تأخر عقد المعاهدة إلى نهاية يوليه من
العام الحالى ؟ إن الإجابة على السؤال ليست عسيرة إذ ذكرنا أن ليبيا لم تعلن
انضمامها إلى جامعة الدول العربية إلا فى دور انعقاد مجلسها فى مارس الماضى
وانجلترا ترمى من وراء ذلك إلى أغراض . إن المعاهدة مع ليبيا تقوم على
أساس الدفاع المشترك وهو المبدأ الذى لم تقبله أية دولة عربية أخرى ، وإذن
فإذا ما سكتت الجامعة عن المعاهدة الليبية . البريطانية كان ذلك اعترافا منها
بهذا المبدأ الخطير الأمر الذى لا شك يحدث ضجة فى صفوف بعض أعضائها على
الأقل . وإذا ما رفضت فقد ينتهى الأمر بانسحاب ليبيا من الجامعة أو بإخراجها
وهكذا تتعرض هذه المنظمة لهزة أو محنة خطيرة من هذا القبيل ؛ ويبدو
أن الانجليز يعتقدون فى قرارة نفوسهم أن الجامعة العربية لن تتخذ أى إجراء
إيجابى إزاء المعاهدة ، ولعلهم فى هذا الاعتقاد يستندون إلى بعض مواقف
التخاذل من جانبها فى السنوات الماضية .

إلا أنه جدير بنا أن ننظر إلى الموضوع لا من حيث علاقته ببريطانيا وحدها

واقعا على ضوء الحالة سنعرض سياسة الدول الغربية بوجه عام . لقد عقدت بريطانيا معاهدات مع العراق (١٩٣٠) ومصر (١٩٣٦) وشرق الأردن (آخرها سنة ١٩٤٨) وبمقتضاها احتفظت بقواعد عسكرية من جوية وبحرية . وحاولت الدول الغربية الثلاث ومعها تركيا أن تضم مصر والبلاد العربية (ومنها سوريا ولبنان غير المرتبطين بمعاهدات من هذا القبيل) في حلف للدفاع عن الشرق الأوسط ولكن المحاولة أخفقت في ذلك الحين ولما تدخل بعد في دور التنفيذ .

ونعلم أن من دول حلف الإطلنطي بريطانيا (ذات المراكز الاستراتيجية في أجزاء من العالم العربي) وإيطاليا وفرنسا واليونان في جنوب أوربا (وفرنسا ممتلكات في شمال إفريقيه) ثم تركيا . وقد انحازت يوغوسلافيا أخيراً إلى المعسكر الغربي بعد عقد ميثاق البلقان (وضم إلى جانبها اليونان وتركيا) وتقيم القوات الفرنسية في فزان (من أقطار ليبيا) كما منحت الولايات المتحدة مطار الملاحة (في طرابلس). وأخيراً جددت المعاهدة البريطانية لتعترف بشرعية الاحتلال البريطاني للكثير من المناطق في القطر الليبي وبهذا أصبحت ليبيا رسمياً حلقة جديدة من سلسلة الدفاع الغربية

وهناك ظاهرة سبقت الخطر ، أو يمكن أن تفعل ذلك . لقد نشطت الحركات القومية في الشرق الأوسط بوجه عام ضد بريطانيا ، وفي تونس والجزائر ومراكش ضد فرنسا ؛ وتردد في بعض الأوقات أن هناك خلافا ـ مصدره المصلحة ـ بين الولايات المتحدة من جهة وانجلترا وفرنسا من جهة أخرى . وأخيراً عقد مؤتمر وشنطن الذي ضم وزراء خارجية الدول الغربية الثلاث ، وقيل إن التفاهم قد تم ، وإن لم تذع القرارات الخاصة بذلك .

ولم تمض أسابيع قلائل حتى حدثت تطورات على جانب كبير من الأهمية ؛ فقد اشتدت فرنسا في سياستها ضد الوطنيين في شمال أفريقية وانتهى بها الأمر

فى أغسطس من العام الحالى إلى اتخاذ إجراء عنيف بعزل سلطان مراكش ونفيه إلى جزيرة كورسيكا . وأعلنت بريطانيا نبأ توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع ليبيا فى ٢٩ يوليه ١٩٥٣ . وأكثر من هذا ثورت الأحوال فجأة فى إيران فقامت حكومة الدكتور محمد مصدق وتولى الجنرال زاهدى رئاسة الوزارة وعاد الشاه إلى البلاد بعد مغادرته إياها بأيام قلائل جداً ، وكان من الآثار المباشرة لذلك الانقلاب ارتفاع أسهم شركة البترول الإنجليزية الإيرانية فى سوق لندن ، مما يدل على تفاؤل باحتمال تسوية النزاع حول البترول الإيرانى ، وكذلك أوردت الصحف أنه لما أصدر الشاه أمره الأول بإقالة مصدق وتولية زاهدى ، ثم أحبطت تلك المحاولة مما اضطر معه الشاه إلى مغادرة البلاد ، أبلغ المستر لوى هندرسون السفير الأمريكى فى طهران الدكتور مصدق أن الحكومة الأمريكية لا تعترف به رئيساً للحكومة شرعية ، ولم تمض ساعات حتى حدث الانقلاب الذى عصف فعلا بمصدق والذى تؤيده قبائل بختيارى الموالية من الصميم للانجليز . وفى تيار أسعرت الانتخابات الإيطالية الأخيرة عن هزيمة الجبهة الموالية للولايات المتحدة وانتصار الأحزاب التى عرفت بعدم عدائها للانجليز والفرنسيين .

هذه أحداث جسام وقعت فى أوقات متقاربة جداً وبعد أسابيع قلائل جداً من انفراط عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الغربية الثلاث بوشنطن . فماذا يفهم من هذا كله ؟ هل نفهم أن التفاهم قد تم نهائيا على إطلاق يد فرنسا فى شمال إفريقيه ويد انجلترا فى الشرق الأوسط ؟ يبدو أن الدلائل كلها تؤيد هذا الفهم أو على الأقل بحيث يمكن القول إن التفاهم الذى حدث فى مؤتمر وشنطن هذا يشبه الاتفاق الودى الذى تم سنة ١٩٠٤ والذى أطلق يد فرنسا فى مراكش وكذلك لانجلترا حرية العمل فى مصر . ووضع حداً للصراع بين الدولتين .

بطلان المعاهدة

وقعت حكومة ليبيا وبريطانيا المعاهدة ، ولم يمض وقت وجيز حتى صادق عليها البرلمان الليبي[1] ، وبهذا أصبحت بريطانيا في مركز يخول لها كافة الحقوق التي فرضت على الدولة الأولى ، وهنا يجدر بنا أن نتساءل عن مدى مشروعية هذه الوثيقة .

التعارض مع قرار الامم المتحدة .

جاء في القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ نوفمبر من عام ١٩٤٩ «أن ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة مستقلة وذات سيادة » . فإذا ما رجعنا إلى المواد الواردة في المعاهدة والاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بها ، وجدنا أنها تعرض احتلالا واسع النطاق لمالك البلد العربي ، كما فصلنا أمره في مواضع متقدمة ، وهذا مما يهدم تماما أي استقلال أو سيادة بالمعنى الحقيقي . إن الأمم المتحدة حين قررت استقلال وسيادة ليبيا لم تكن تهدف من وراء ذلك أن يعتدى عليهما من جانب عضو من أعضائها ، ومن هنا يبدو واضحاً أن بريطانيا قد خرقت قرار منظمة الدولية كما أن حكومة ليبيا ليس لها الحق في توقيع صك يهدد استقلال البلاد ويقضي على سيادتها .

---

(١) الذي صادق عليها حتى الآن مجلس النواب

موقف البرلمان الليبي

فى البيان الذى أذاعه « المؤتمر الوطنى الليبى » نطالع الفقرات التالية (١)

(١) تجلى تنكر الإدارتين (البريطانية والفرنسية خلال فترة الإنتقال) للوحدة الليبية فى إقامة هيئة — لم ينص عنها قرار هيئة الأمم — مؤلفة من واحد وعشرين عضواً (٧ أعضاء عن كل ولاية) وكان تأليف هذه اللجنة مخالفة لأبسط قواعد الديمقراطية وأصول التمثيل الأولية، وذلك لتفاوت عدد سكان المناطق الثلاث.

(٢) تجاوزت تلك اللجنة حدود مهمتها واغتصبت لنفسها حق تأليف الجمعية التأسيسية التى عرفت بجمعية الستين لتؤلفها من ستين عضواً بنسب متساوية عن الأقاليم الثلاثة (٢٠ عضواً عن كل إقليم) .

(٣) تجاوزت الجمعية التأسيسية مهمتها وذلك فى الأمور الآتية : إعلان ملكية السيد إدريس السنوسى التى هى من حق مجلس الأمة المنتخب، واختيار وتثبيت حكومة بمعاونة بريطانيا ، وإصدار قرار وإلحاقه بالدستور يفرض الحكم الفدرالى على البلاد، ووضع قانون للانتخاب فيه مآخذ وعيوب مقصودة مبيتة لغايات وأهداف ظهرت نتائجها فيما بعد .

وهكذا كان البرلمان الليبى وليد ظروف أقل ما توصف به أنها لم تكن طبيعية . وإذا صح ما أورده البيان بعد ذلك عن تدخل الحكومة فى الانتخابات

(١) المؤتمر الوطنى الليبى يكشف النقاب عن مؤامرة بريطانيا وأعوانها فى ليبيا الوطن العربى الذى باعوه . . . !

لفرض مرشحيها ، جاز القول أن البرلمان ليس بالهيئة الشعبية المنبع والتي تستطيع أن تتحكم في مصير البلاد ومستقبلها .

وأكثر من هذا فقد سبق أن ذكرنا أن جميع أعضاء مجلس الشيوخ[1] الأول معينون (خلافا لنص الدستور) . وعلاوة على ذلك فالمعاهدة أمر له أهميته البالغة ، وكان من الواجب إجراء انتخابات جديدة على أن تكون المعاهدة أساس الاستفتاء . لقد انتخب البرلمان ولم يكن يدور بخلد أحد من أفراد الشعب الليبي أن هناك نية لتوقيع وثيقة من هذا القبيل ، وإذن لم يكن من حق هذه الهيئة النيابية إقرار المعاهدة بأى حال من الأحوال قبل الرجوع إلى الشعب . ولا عبرة هنا بأن نضرب المثل بريطانيا وبرلمانها إذ لا وجه للموازنة بين الحالين بسبب اختلاف مركز الطرفين المتعاقدين .

عدم تكافؤ الطرفين

وثمت ناحية أخرى لها أهميتها ذلك أن المعاهدة التي نحن بصددها لا تتضمن شرط التكافؤ الذى لابد من توفره بين المتعاقدين لصحة العقود . وأخطر من هذا أن المعاهدة عقدت والبلاد تحتلها القوات البريطانية ، مما يتضمن معنى الضغط والإكراه ، وهكذا لا يمكن القول بأن هذه الوثيقة قد ارتضتها البلاد بملء حريتها .

---

(١) يجب أن نذكر هنا أن مجلس الشيوخ لم يناقش المعاهدة حتى كتابة هذه السطور .

معنى البطلان :

وقد يتساءل البعض عن معنى البطلان بينما المعاهدة قد وقعتها حكومة ليبيا ثم صادق عليها البرلمان . وهنا نقول إن العبرة بالشعب نفسه ؛ إذ مهما وافقت الحكومات والبرلمانات ، لغرض أو آخر ؛ على أية وثيقة مع دولة أو دول أخرى فانها تصبح غير ذات قيمة مادامت لا تعبر عن الارادة الشعبية الصحيحة ، والشعوب لا تقبل المعاهدات والاتفاقات التى تتعارض مع مصالحها الحيوية والحقيقية ؛ وإذن فالبطلان إنما يكون من ناحية هذه الشعوب .

نداء

ولا يسعنا أن نختم هذا المقال دون أن نورد النداء الذى انتهى به بيان « المؤتمر الوطنى الليبى » (الذى أسلفنا الإشارة إليه) :—

إن الشعب العربى فى جميع أجزاء الوطن العربى يعلن بطلان هذه المعاهدة التى يباع بموجبها جزء عزيز على العرب .

إن الشعب العربى الليبى يؤازره الشعب العربى يرفض هذه المعاهدة التى تصيب أكثر من دولة عربية واحدة بالضرر ، وتهددها تهديداً مباشراً وتعتبر خطراً على أمنها وسلامتها .

إن الشعب العربى يحتج بشدة ويستنكر هذه المعاهدة التى تعزل أجزاء الوطن العربى عن بعضها وتدق إسفينا فى الإتصال بين العرب فى الشرق والغرب وبالتالى تقطع أوصال وحدة جهادهم المقدس فى سبيل الحرية والاستقلال .

إن الشعب العربى يرفض معاهدة الذل التى ما هى إلا نواة لتنفيذ مشروع الدفاع المشترك وبالتالى الصلح (مع اسرائيل) الخطرين على مستقبل الأمة العربية .

يعلن الشعب العربى أفراداً وجماعات بدء المعركة فى سبيل القضاء على هذه المعاهدة والحيلولة دون تنفيذها .

« تم بحمد الله تعالى »